A

ويبـــو

WO/PBC/13/10
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٩/٤/١٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، في ١٠ و١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة

١- عقدت لجنة البرنامج والميزانية دورتها الثالثة عشرة في المقر الرئيسي للويبو يومي ١٠ و١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

٢- وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر والأرجنتين وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية ومصر وإستونيا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية-الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وعمان وباكستان والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا (بحكم الموقع) وتايلند وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وزامبيا (٥٣). والدول الأعضاء في اللجنة الممثلة في هذه الدورة هي: الجزائر والأرجنتين وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية ومصر وإستونيا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية-الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وباكستان والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورومانيا والاتحاد الروسي وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا (بحكم الموقع) وتايلند وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وزامبيا (٥١). وبالإضافة إلى ذلك،

كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة، ممثلة بصفة مراقبين: ألبانيا وأنغولا وأستراليا والنمسا والبحرين وبلجيكا وبنن والبوسنة والهرسك وجمهورية بوتسوانا وبوركينا فاصو وبوروندي والكونغو وكوستاريكا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدانمرك وجيبوتي والسلفادور وإكوادور وأثيوبيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفنلندا وغانا وهايتي والكرسي الرسولي وإندونيسيا وإيرلندا وإسرائيل ولاتفيا ولبنان وليتوانيا ولكسمبرغ ومدغشقر وماليزيا وموريشيوس وموناكو والجبل الأسود وموزامبيق ونيبال والنرويج وبنما وباراغواي وبيرو والبرتغال وصربيا والسودان وسري لانكا والجمهورية العربية السورية وتشاد وتوغو ومولدوفا واليمن وزمبابوي (٥٤). وترد قائمة بأسماء المشاركين في مرفق هذه الوثيقة (المرفق الأول).

٣- ومثّل لجنة التدقيق، خلال الدورة، رئيس اللجنة، السيد خليل عيسى عثمان، والسيد بيتر زيفنبرغن.

البند ١ من جدول الأعمال

افتتاح الدورة

٤- افتتح الدورة المدير العام السيد فرانسس غري.

البند ٢ من جدول الأعمال

انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبي الرئيس

٥- عملا بترشيح وفد ألمانيا (باسم المجموعة باء) وتثنية وفود باكستان (باسم مجموعة البلدان الآسيوية) والجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) والهند، انتخب السيد كريستوف غيو (فرنسا) رئيسا للجنة، والسيد محمد جاد (مصر) والسيدة لي لين ليو (سنغافورة) نائبين للرئيس.

٦- واقترح وفد باكستان (باسم مجموعة البلدان الآسيوية) تشكيل فريق عمل يضع، بحلول مايو/أيار ٢٠٠٩، آلية تناوب عادلة لانتخاب رؤساء مختلف لجان الويبو اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. وحظي هذا الاقتراح بدعم وفدي الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) والهند.

البند ٣ من جدول الأعمال

اعتماد جدول الأعمال

٧- اعتُمد جدول الأعمال (المرفق الثاني لهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/13/1)) بعد أن طلب وفد فرنسا مناقشة البند ١٢ (تقرير المدقق الداخلي) من جدول الأعمال قبل البند ٨.

٨- وأدلت وفود الدول التالية ببيانات افتتاحية عامة: الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) والبحرين وبنغلاديش (باسم البلدان الأقل نموا) والصين ومصر والهند ولبنان والمغرب ونيبال ونيجيريا وباكستان (باسم مجموعة البلدان الآسيوية) ورومانيا وأوكرانيا. ويرد أدناه محتوى تلك البيانات تحت بنود جدول الأعمال المناسبة.

البند ٤ من جدول الأعمال

تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والاشتراكات المتأخرة في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨

٩- استندت المناقشات إلى تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الذي يرد في المنشور FMR/2006-2007 والوثيقة WO/PBC/13/2.

١٠- وعند عرض الوثيقة ذكّر المراقب بأنه كان من المفروض تقديم تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨. ولكن دورة تلك اللجنة أُجّلت نظرا إلى تعيين المدير العام الجديد. وبالتالي أُجّل عرض الحسابات إلى دورة ديسمبر/كانون الأول الحالية. وذكّر أيضا بأن الوثيقة وثيقة مالية بحتة لم تتناول القضايا المرتبطة بأنشطة البرنامج. وأشار إلى أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن حسابات الويبو (المُنجز في يوليه/تموز ٢٠٠٨) مرفق بمنشور الإدارة المالية الذي أُرسل إلى جميع الدول الأعضاء في أغسطس/آب ٢٠٠٨. وأضاف أن ردود الأمانة على التوصيات السبع لمراجع الحسابات الخارجي واردة في الوثيقة WO/PBC/13/2. وقال أيضا إن القسم الثاني من الوثيقة المذكورة يتضمن وضع سداد الاشتراكات في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨. وأوضح، في هذا الصدد، أن اشتراكات الجزائر وبنغلاديش وبوليفيا واليونان والجماهيرية العربية الليبية وليتوانيا وسيشيل وأوغندا وأوروغواي واليمن وصلت بعد ذلك التاريخ ووردت بالتالي في الوثيقة ضمن الاشتراكات المتأخرة.

١١- ولم تعلّق الوفود على هذا البند من جدول الأعمال.

١٢- وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بما يلي:

"١" اعتماد تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (المنشور FMR/2006-2007)،

"٢" والإحاطة علما بوضع سداد الاشتراكات في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ (القسم الثاني من الوثيقة WO/PBC/13/2).

البند ٥ من جدول الأعمال

تقريران لمراجع الحسابات الخارجي

١٣- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/8 (البناء الجديد) والوثيقة WO/PBC/13/9 (قوائم الجرد) اللتين عرضهما نائب المدير العام فيليب بتى. وفي أثناء عرضهما قال إن التقريرين مقدمان باعتبارهما من وثائق اللجنة الرسمية التي تصدر باللغات الرسمية الست، بدافع تحسين الشفافية. وأضاف أن معظم توصيات مراجع الحسابات الخارجي قد نفذت بالكامل والمتبقي منها في طور التنفيذ.

١٤- وأدلى مراجع الحسابات الخارجي (مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات، كورت غروتر) ببيان بشأن الوثيقة WO/PBC/13/8 والوثيقة WO/PBC/13/9 ويرد البيان في المرفق الثالث لهذا التقرير.

البناء الجديد: تقرير تقييمي لمراجع الحسابات الخارجي بشأن مشروع تشييد مبنى إداري جديد ومستودع إضافي – متابعة لتدقيق ٢٠٠٧ (الوثيقة WO/PBC/13/8)

١٥- أشاد وفدا الهند والولايات المتحدة الأمريكية بالمراقبة الدقيقة التي تضمن إدارة المشروع إدارة جيدة وإخضاعه للرقابة. ورحب الوفدان بالتحليل المستفيض للأثر المالي للتغييرات التي طرأت على مشروع البناء الجديد. وطالبا بتزويد الدول الأعضاء بالتوضيحات الكافية، في حالة الحاجة إلى الزيادة من تكاليف المشروع، كي تفهم أكثر مراحل تقدم المشروع. واستوضحا التوصية ٢ من التقرير (احترام مبدأ عدم التمييز بين أصحاب العطاءات).

١٦- وأوضح نائب المدير العام أن إجراء المناقصة فريد من نوعه لأن اختيار قيادة المشروع والمقاول العام والمصارف المقرضة قامت به هيئة محكمين مؤلفة من ممثلي الدول الأعضاء وليس الأمانة. وأضاف أن هذا الإجراء موضوع خصيصا لهذا المشروع وأنه تم احترام نظام الويبو المالي ولائحته احتراما كاملا.

١٧- وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بالإحاطة علما بالوثيقة WO/PBC/13/8 وبملحقها (تقرير تقييمي لمراجع الحسابات الخارجي بشأن مشروع تشييد مبنى إداري جديد ومستودع إضافي – متابعة لتدقيق ٢٠٠٧).

تدقيق في نتائج إدارة قوائم الجرد – الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
(الوثيقة WO/PBC/13/9)

١٨- عرض نائب المدير العام الوثيقة WO/PBC/13/9 مؤكدا على فائدتها وجهود الأمانة المتواصلة لتحسين إجراءات الجرد وأضاف أن توصيات مراجع الحسابات الخارجي ستنفذ في أقرب وقت ممكن.

١٩- ولم يعلّق أي وفد على هذا التقرير.

٢٠- وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بالإحاطة علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي المعنون "تدقيق في نتائج إدارة قوائم الجرد – الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧" وبالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/13/9.

البند ٦ من جدول الأعمال

عرض رئيس لجنة التدقيق عن دورة اللجنة العاشرة والحادية عشرة

٢١- عرض رئيس لجنة الويبو للتدقيق، السيد خليل عيسى عثمان، تقريرا دورتي اللجنة العاشرة والحادية عشرة (الوثيقة WO/AC/10/2 والوثيقة WO/AC/11/2). وأخبر لجنة البرنامج والميزانية أن السيد بيتر زيفنبرغن سيصبح رئيسا جديدا للجنة والسيد جورج حداد نائبا للرئيس اعتبارا من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. ويرد بيان السيد عثمان في المرفق الرابع.

٢٢- وتحدثت بشأن هذا البند من جدول الأعمال وفود فرنسا والهند وهولندا وباكستان والمملكة المتحدة.

٢٣- وعلّق المدير العام على القلق الذي أعربت عنه لجنة التدقيق في تقريرها إزاء اختراق نظام الويبو لأمن المعلومات قائلا إن المسألة تخضع لتحقيق المدقق الداخلي. وطمأن الدول الأعضاء أن الاختراق لم يمس البيانات مسجلة الملكية التي تمسكها المنظمة ولم يؤثر في أعمال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أو أعمال نظام مدريد.

٢٤- وعلّق المدير العام كذلك على المسألة العالقة المرتبطة بتناوب ثلاثة أعضاء في لجنة التدقيق قائلا إن ولاية ثلاثة أعضاء في اللجنة تنقضي مدتها بنهاية ٢٠٠٨، وفقا لميثاق التدقيق الداخلي، غير أن قواعد العمل التي اعتمدتها الدول الأعضاء لا تنص على أية منهجية لهذه العملية. وكرر اقتراحه الذي تقدم به خلال اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ والقاضي بمواصلة تعيين جميع أعضاء اللجنة لمدة اثني عشر شهرا إضافيا مما يتيح إمكانية التشاور خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٩ لتحديد هذه المنهجية. ودعا إلى النظر في تقليص عدد الأعضاء من تسعة أعضاء إلى ستة أعضاء بدلا من تناوب ثلاثة أعضاء، فلا يحل أحد محل الأعضاء الثلاثة المنتهية ولايتهم. وأضاف أن تقليص عدد الأعضاء سيتماشى مع الممارسات المعمول بها في المنظمات الدولية الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص التي تضم لجانها المعنية بالتدقيق ما بين خمسة أعضاء وسبعة أعضاء كحد أقصى.

٢٥- ودعا وفد المملكة المتحدة إلى الإبقاء على العضوية في شكلها الحالي ربما حتى ٢٠١٠، على أن تنظر لجنة البرنامج والميزانية، في سنة ٢٠٠٩، في إمكانية تقليص عدد أعضاء لجنة التدقيق ووضع آلية تناوب لهم. ويتفق هذا الرأي واقتراح المدير العام ودعمته وفود فرنسا والهند وهولندا وباكستان.

٢٦- وأبدت وفود فرنسا وهولندا وباكستان قلقها إزاء الرقابة التي تمارسها لجنة التدقيق على برنامج التقويم الاستراتيجي وتنفيذ توصيات التقييم الشامل المتعلق بالبرنامج.

٢٧- وأكد المدير العام ورئيس لجنة التدقيق على أن ممارسة اللجنة للرقابة على برنامج التقويم الاستراتيجي والتقييم الشامل ومشاركتها فيهما يضمنهما ميثاق اللجنة.

٢٨- والتمس وفد الهند من الأمانة مواصلة توفير المعلومات عن جداولها الزمنية لتقديم مختلف التقارير بشأن التدابير المتخذة إلى لجنة التدقيق.

٢٩- وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالبيان الذي أدلى به رئيس لجنة الويبو للتدقيق وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بما يلي:

"١" تجديد ولاية أعضاء لجنة التدقيق إلى غاية يناير/كانون الثاني ٢٠١٠؛

"٢" واستعراض عملية التناوب في لجنة التدقيق وحجمها بغية الاتفاق على التغييرات المعنية في دورتها لسنة ٢٠٠٩؛

"٣" والالتماس من لجنة التدقيق أن تشرف على التقدم في برنامج التقويم الاستراتيجي وتنفيذ دراسة التقييم الشامل في إطار ذلك البرنامج.

البند ٧ من جدول الأعمال

تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٣٠- استندت المناقشات إلى الوثائق WO/PBC/13/3 وWO/PBC/13/3(a) وWO/PBC/13/3(b).

٣١- وجاءت المداخلات بشأن هذا البند من قبل وفود الهند وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ورومانيا والاتحاد الروسي.

٣٢- وقدّم الوثيقة المدقق الداخلي (مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، السيد نيك ترين) الذي أوضح أن التقرير يستند إلى معايير الأداء الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأشار إلى أن الويبو حققت بالكامل ٩٢ نتيجة من أصل ١٣٣ نتيجة مرتقبة مصادق عليها (أي ما يناهز ٧٢ في المائة)، وحققت جزئيا ٣١ نتيجة مرتقبة (أي ما يقارب ٢٣ في المائة). وأوضح في أثناء عرضه لهيكل التقرير أن ملخص تقرير أداء البرنامج (الوثيقة WO/PBC/13/3(a)) مبادرة جديدة اتخذت نزولا عند رغبة الدول الأعضاء في مزيد من البيانات والمعلومات والتحليلات بشأن الأهداف الاستراتيجية للويبو. أما ما يتعلق بالجزء الثاني من التقرير، أي تقارير أداء كل برنامج (الوثيقة WO/PBC/13/3(b))، فقال إنه يقدم طريقة أوضح لمعرفة مدى ما تحقّق من نتائج البرنامج المرتقبة من خلال "نظام إشارات السير" وهو عبارة عن تقنية تعتمد على ألوان إشارات المرور كثيرا ما تستعملها المنظمات الأخرى لتقييم الأداء. وأضاف أن هذا هو آخر تقرير لأداء البرنامج تعده شعبة التدقيق الداخلي والرقابة لأن المدير العام أسند مهمة إعداد تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٨ إلى شعبة إدارة البرنامج والأداء المستحدثة مؤخرا، تماشيا مع توصية لجنة التدقيق.

٣٣- وأعربت الوفود التي أخذت الكلمة عن استحسانها المنهجية المطورة المتبعة في إعداد التقرير ولا سيما نظام "إشارات المرور".

٣٤- وأشاد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بملخص تقرير الأداء الذي يتناول بالتحليل جميع أنشطة الويبو والموارد المستثمرة ويبيّن الإنجازات المقترنة بكل هدف استراتيجي ونتائجه المرتقبة، ورأى الوفد أن من شأن ذلك أن يعزز فهم الدول الأعضاء لمجال اختصاص الويبو. وأشار إلى أن الكثير من مؤشرات الأداء لا تتضمن تحديدا كميا لمستوى الهدف، مما يصعّب تفسير إنجاز الهدف بنسبة ٧٥ في المائة أو ١٠٠ في المائة.

٣٥- وحث وفد رومانيا الأمانة على صقل المنهجية المتبعة والمؤشرات المعمول بها والتركيز كذلك على ميادين من قبيل التخطيط الاستراتيجي والتخطيط للبرامج والمشروعات والروابط بين الموارد المرصودة والنتائج المرتقبة والرصد والتقييم وآلية التقييم القائم على النتائج وتحقيق الأثر المنشود، وكلها ميادين تساهم في جعل الويبو منظمة قائمة على النتائج تمتاز بشفافية أفضل وتخضع لمساءلة أكبر. وقال الوفد إن على الدول الأعضاء أن تساهم بتقييمها للمشروعات المنجزة بالتعاون مع الويبو. وأضاف أيضا أن توعية موظفي المنظمة توعية كاملة بالنتائج المنتظرة منهم هي طريقة من طرق تحسين أساليب وضع مؤشرات الأداء هذه وصقلها.

٣٦- وأوضح المدقق الداخلي أن النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء الرئيسية الواردة في الوثيقة قد وضعتها الدول الأعضاء في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ في وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة، وأن وقتا ليس باليسير قد مر إذن قبل تقديم النتائج. وأضاف أن الأمانة لم تكن لديها المرونة الكفيلة بتغييرها بعد أن وضعتها الدول الأعضاء رغم كونها أدوات قياس قاصرة. وأضاف أن إطار أداء ميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبدو أحسن وأن أولوية الأمانة هي مواصلة العمل بإطار الإدارة القائمة على النتائج لتحقيق النتائج المرتقبة على نحو أفضل وتحسين مؤشرات الأداء الرئيسية ولزيادة مستوى هذه النتائج والمؤشرات من حيث التفصيل والقابلية للقياس وسهولة البلوغ والواقعية واحترام المهل الزمنية. وأشار أيضا إلى إنشاء شعبة جديدة مكلفة بإعداد تقارير الأداء وبضمان تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد وإدارة البرنامج. وأقر بأن من الصعب قياس الأداء وإبرازه باستعمال المؤشرات الحالية.

٣٧- وطلب وفد الاتحاد الروسي بمراجعة النسخة الروسية من الوثيقة WO/PBC/13/3 كيما تتماشى مع النسخة الإنكليزية. وشكك في وضوح الرسم البياني الذي يبين استعمال اعتمادات الميزانية. وقال إنه مفيد من ناحية استعمال الموارد ولكنه قاصر من ناحية النتائج.

٣٨- وقال المدقق الداخلي إن وثيقة تقارير أداء كل برنامج تتضمن معلومات مستفيضة عن النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء الرئيسية لكل برنامج وأضاف أن التلخيص الذي أعدته الأمانة بشأن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية يتضمن وصفا داعما وشاملا. وقال إن ذلك التلخيص مورد غني بالمعلومات المفصلة يصف بشفافية أنشطة كل برنامج ويتيح إمكانية مساءلة مديريها. وأضاف أن الأمانة تعمل على تحسين هذه العملية كيما تتمكن الدول الأعضاء من معرفة الإنجازات والإخفاقات.

٣٩- وشدد وفد الهند على أن البلدان الرئيسية المطالبة بإدارة قائمة على النتائج في سياق الأمم المتحدة هي البلدان المتقدمة الراغبة في تقييم تنفيذ البرامج على أساس مؤشرات موضوعة بإحكام بالتشاور مع الخبراء المعنيين والويبو. وقال إن المؤشرات ثابتة بشكل كبير وينبغي، حسب رأيه، أن تكون متغيرة وأن تتطور لكي تنطبق على الأوضاع المستجدة.

٤٠- وقال المدقق الداخلي إن الفقرة ٤٣ من ملخص تقرير أداء البرنامج تتناول بعض أسباب تحقيق الأهداف جزئيا وأكد على أن هذه المعلومات ضرورية لتحليل المسائل بهدف تحسين الوضع في المستقبل. وكرّر أن الدول الأعضاء هي التي تحدد المعايير عند اعتماد وثيقة البرنامج والميزانية وأنها اعتمدت النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء الرئيسية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وأشار إلى تحسّن إطار الأداء ما بين فترتي السنتين وأن الأمور ستتحسن أكثر في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٤١- وقدّم المدير العام توضيحات إضافية قائلاً إن وضع معايير الأداء وتقييمها مسألة جديدة نسبيا في المنظمة ولم تصل بعد إلى صيغة نهائية. وأشار أن بعض المسائل تستدعي المزيد من التقدم ومنها البت في مصير النتائج بعد إجراء التحليل. وقال إن الشعبة الجديدة لإدارة البرنامج والأداء ستعمل مع مديري البرامج بهدف تحسين تنفيذ البرامج وأدائها، إلى جوار إرساء الحوار المذكور في الوثيقة. ودعا إلى أخذ تلك العوامل في عين الاعتبار في مسار التقويم الاستراتيجي. وفي ذلك الصدد، ذكر أن الأمانة قيّمت أداء مختلف وحدات المنظمة وطرق تحسين أدائها. وأكد على أن المؤشرات تُحدد لفترة السنتين عند اعتماد البرنامج والميزانية. واستنادا إلى العبر المستخلصة من التنفيذ، يمكن تغيير المؤشرات في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة اللاحقة.

٤٢- وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بالموافقة على تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما هو وارد في الوثائق *WO/PBC/13/3* و *WO/PBC/13/3(a)* و *WO/PBC/13/3(b)*.

البند ٨ من جدول الأعمال

تقرير المدقق الداخلي

٤٣- قدم التقرير الشفهي مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة السيد نيك ترين. وقال إن الأنشطة المرتبطة بجميع المجالات الرئيسية للرقابة، أي أنشطة التدقيق والتحقيق والفحص والتقييم على المستوى الداخلي، في طور التنفيذ. وأشار إلى تعزيز أكبر لموارد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة مع الحاجة إلى المزيد. وأشار أيضا إلى انتهاء أعمال التدقيق الداخلي المرتبطة بأمن المعلومات ومشروع البناء الجديد والمشتريات، وإلى إنجاز تقييم للتدقيق الداخلي من حيث المخاطر والاحتياجات إضافة إلى خطة عمل مفصلة لسنة ٢٠٠٩ مع أخذ الإطار الاستراتيجي الجديد للويبو في عين الاعتبار. وستركز أعمال التدقيق في المستقبل، شأنها في ذلك شأن استراتيجية الويبو الجديدة، على قضايا الفعالية. وتشمل التطورات الأخرى بلورة سياسة للتحقيق ودعم متواصل لوضع نظام الويبو للأخلاقيات والنزاهة. واعتبر إعداد تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في حلة جديدة ذات خصائص أفضل إنجازا كبيرا. وأوضح أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تواصل العمل البناء مع أمين المظالم وهيئة الويبو للتظلمات المشتركة ومجلس الموظفين وقال إنه جد مسرور بعلاقات العمل الجيدة التي تربطه في إطار أدائه عمله مع إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٤٤- ولم يعلّق أي وفد من الوفود على هذا البند.

٤٥- *وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالبيان الذي أدلى به المدقق الداخلي.*

البند ٩ من جدول الأعمال

وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٤٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/4.

٤٧- وتقدمت الوفود التالية بمداخلات بشأن هذا البند من جدول الأعمال: الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) والبحرين وبنغلاديش (باسم البلدان الأقل نموا) وبيلاروس والبرازيل وكندا وشيلي والصين وكوبا (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي) وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا (باسم المجموعة باء) والهند وإيران (جمهورية-الإسلامية) وإسرائيل وإيطاليا واليابان ولبنان والمكسيك والمغرب ونيبال وهولندا ونيجيريا وباكستان وباراغواي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورومانيا والاتحاد الروسي (باسم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وبلدان أوروبا الشرقية) وسنغافورة وجنوب أفريقيا وسويسرا وتونس وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي واليمن. وترد ملخصات هذه المداخلات أدناه بالترتيب الذي قدمت به.

٤٨- وقدم المدير العام الوثيقة WO/PBC/13/4 مؤكدا على أن السمة الرئيسية لاقتراح وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي الإطار الاستراتيجي الجديد وإضافة بعض الأهداف الاستراتيجية الجديدة المرتبطة بإنشاء بنى تحتية عالمية للملكية الفكرية والتنسيق بينها وجعل الويبو مصدرا عالميا لمراجع المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية كجزء من شبكة للمعارف واحترام الملكية الفكرية وتحديات السياسات العامة العالمية وآلية التواصل المتجاوب. وقال إن جميع هذه الأهداف أساسية بالنسبة للمنظمة لأنها تمكنها من مواجهة تحديات الملكية الفكرية في العالم. وأشار إلى تعديل بنية البرنامج تماشيا مع الأهداف الاستراتيجية الجديدة، لتشمل ثلاثة مجالات عمل جديدة في ظل أنشطة البرنامج: وهي تنسيق جدول أعمال التنمية، والدراسات الاقتصادية والملكية الفكرية، والتحديات العالمية. وأوضح أنه تم ترشيد البرامج للتخفيف من التداخل والازدواجية في بنية البرنامج. وأضاف أن النهج المنشود هو العمل بناء على رغبة الدول الأعضاء في دمج الأنشطة الإنمائية لضمان أن تأخذ جميع البرامج البعد الإنمائي في عين الاعتبار(صلات بتوصيات جدول أعمال التنمية التي تظهر في جميع البرامج تقريبا). ويتماشى ذلك مع التوصية ١٢ من جدول أعمال التنمية. ومضى يقول إن التوصيات الخمس التي تحتاج إلى موارد إضافية، كما صادقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، حظيت باهتمام خاص، وأحال الوفود إلى "مذكرة إعلامية عن موارد تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية" وزعت في الصباح. وفيما يتعلق بتلك المذكرة الإعلامية، أشار المدير العام إلى الجدولين ١ و٢ اللذين يتضمنان البرامج المسؤولة عن تنفيذ التوصيات الخمس والموارد المخصصة لها، وقال إن الموارد المخصصة لتلك البرامج ارتفعت بنسبة ٣٣ في المائة في الفترة الحالية. وأوضح أن الأمانة، حرصا منها على ضمان توافر الموارد الكافية، اعتمدت نهجا ثلاثي المراحل يتكون من: "١" إلغاء الازدواجية، "٢" والترشيد، "٣" وتطبيق نهج صارم قائم على المشروعات. وأضاف أيضا أن الأمانة بصدد إعداد برامج محددة تسعى إلى تنفيذ التوصيات الخمس المعتمدة. وذكر أن من المعتزم طرح وثيقة عن كل توصية من التوصيات الخمس، تعرض الأنشطة الضرورية والميزانية الضرورية لتنفيذها، على الدول الأعضاء، في الدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في

أبريل/نيسان ٢٠٠٩. وأضاف أن مبلغا قدره ٣,٤ مليون فرنك سويسري (من أصل ٨ ملايين) قد خصص حتى الآن لذلك الغرض بالتحديد.

٤٩- وفيما يخص الموارد المقترحة لأكاديمية الويبو، أوضح المدير العام أن من المقترح وقف البرنامج الفرعي عن وضع السياسات والبرنامج الفرعي عن البحث التنفيذي (ينظم دورات دراسية لفائدة المديرين التنفيذيين مقابل رسوم) والبرنامج الفرعي للمشروعات الخاصة المرتبط بالمنشورات المنجزة والمهمات المنجزة خارج البلد المضيف، إضافة إلى اقتراح تحويل إدارة المعارف والمكتبة في الويبو إلى برنامج مختلف.

٥٠- ورحب وفدا البحرين ولبنان، في بيانيهما الافتتاحيين، بوثيقة البرنامج والميزانية المعدلة التي اعتبراها متماشية مع الوعد الذي قطعه المدير العام على نفسه حين انتخابه بشأن أنشطة جدول أعمال التنمية. وأكد كلا الوفدين على دعمهما الكامل للمدير العام وأعضاء لجنة البرنامج والميزانية وتعاونهما الكامل معهم. وأعربا عن أملهم في اعتماد الوثائق المعروضة بتوافق الآراء.

٥١- ورحبّت جميع الوفود التي أخذت الكلمة بشأن هذا البند بالتقدم المحرز في المشاورات غير الرسمية وأيدت الأهداف الاستراتيجية ورحبت بافتتاح المرصد المالي على الموقع الإلكتروني للويبو.

٥٢- وأيد وفد ألمانيا (باسم المجموعة باء) الاقتراح الداعي إلى وضع خطة استراتيجية على المدى المتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ورحب بالاهتمام الذي يحظى به جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بمسار التقويم الاستراتيجي، قال الوفد إن اقتراح الميزانية المعدلة يبين بوضوح أن بداية المسار قد ساعدت على زيادة مكاسب الفعالية لأن المنظمة أصبحت قادرة على الاضطلاع بمهام إضافية دون زيادة في التمويل. وعبّر الوفد عن إيمانه بأن هذا النهج القائم على مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر سيؤدي إلى نشر ثقافة تأخذ بمفاهيم قطاع الأعمال في الويبو. وأقر بالنقص في بعض القدرات والمهارات في الشعب المدرة للدخل، مستدركا بأنه على ثقة بأن الأمانة ستستند إلى التقييم الشامل وتوصيات لجنة التدقيق وستقوم باستعراض منتظم يكفل تقييما موثوقا به للموارد البشرية فيمكن للجنة التدقيق متابعته في ما بعد. وأيدت وفود سنغافورة وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ما جاء في هذا البيان.

٥٣- وقال وفد بنغلاديش (باسم البلدان الأقل نموا) إنه لا بد من تركيز خاص على مجموعة البلدان التي تواجه أكبر الصعوبات في مجال الملكية الفكرية، أي البلدان الأقل نموا، التي تحتاج إلى تحسين قدرتها على الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل إطلاق عنان الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي. وذكّر بأن أي نظام يتضمن حقوق عالمية في الملكية الفكرية لن يكون قويا إلاّ إذا كان عنصره الأكثر ضعفا، أي البلدان الأقل نموا، قويا كذلك. وعبر عن تقدير مجموعة البلدان الأقل نموا ودعمها لاعتراف المدير العام صراحة بذلك إذ قال: "ولما كانت الويبو عضواً في أسرة منظمات الأمم المتحدة، فعليها أن تضمن إسهام الانتفاع بالملكية الفكرية وتطور النظام الدولي إسهاما جوهرياً في تيسير مشاركة البلدان النامية والأقل نموا في جني الفوائد المتأتية من الابتكار والاقتصاد المعرفي". ودعا الوفد إلى تخصيص برنامج للبلدان الأقل نموا في البرنامج والميزانية، مما سيحسن، حسب رأيه، شفافية البرنامج والميزانية فيما يتعلق ببرامج الويبو الموضوعة لتلبية احتياجات البلدان الأقل نموا في مختلف القطاعات. ودعا الوفد أيضا إلى تعزيز شعبة البلدان الأقل نموا في المنظمة بالموارد البشرية والمالية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لهذه المجموعة من البلدان. وطلب باسم المجموعة أن تضطلع الشعبة بمزيد من الأنشطة وتلبّى احتياجاتها ولا سيما في مجال تكوين القدرات وإنشاء المؤسسات وضرورة إجراء تقييم أفضل لاحتياجات البلدان الأقل نموا. وطالب الوفد بجمع نماذج جيدة للبرامج التي نفذتها الويبو في

البلدان الأقل نموا بغية تبادل الخبرات في إنشاء المؤسسات المعنية بقوانين الملكية الفكرية. وقال إن المجموعة ترى أنه ينبغي إدماج جدول أعمال التنمية إدماجا كاملا في أنشطة المنظمة. وفي هذا السياق، أكد باسم المجموعة على ضرورة تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية بما فيها التوصية ٢ التي تدعو على الخصوص إلى إنشاء صندوق استئماني خاص بالبلدان الأقل نموا. ومضى يقول إن البلدان الأقل نموا تولي اهتماما كبيرا لحماية ما تملك من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والانتفاع بها وتحث المدير العام على مزيد من الاهتمام بهذه المسألة. وأكد على ضرورة وضع مزيد من البرامج المشتركة بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية الموجهة إلى البلدان الأقل نموا. والتمس من المدير العام الإسراع في معالجة هذا الأمر. وأبرز أهمية التنسيق والتعاون بين الأمانة والبعثات الدائمة للبلدان الأقل نموا لضمان تنفيذ البرامج ومتابعتها على نحو أفضل. وحث الويبو على تنظيم ورشات عمل وندوات لتكوين القدرات لدى وفود البلدان الأقل نموا الدائمة في جنيف. وأشار إلى اقتراح خفض تمويل أكاديمية الويبو وعبر عن رغبته في معرفة الأسباب. وأعرب عن قلقها إزاء الإصدار المتأخر للوثائق ولا سيما النسخ الفرنسية منها، مما يعيق دراسة الوفود لها دراسة معمقة بسبب ضيق الوقت.

٥٤- وأكد وفد باكستان (باسم بلدان آسيا والمحيط الهادئ) على أنه لا ينبغي خفض التمويل الخاص بأي نشاط متعلق بجدول أعمال التنمية وينبغي توفير التمويل الكافي لتنفيذ جميع الأنشطة المتفق عليها. وذكر الوفد باقتراحات تعديل الهدف الاستراتيجي السادس، البرنامج ١٧ (التعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية) عبر إرساء محيط داعم يعزّز احترام الملكية الفكرية ويساعد على التخفيف من التقليد والقرصنة أو القضاء عليهما. وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية كانت قد دعت إلى تلك الاقتراحات من خلال المنسقين الإقليميين. وقرأ الوفد النص المقترح لتعديل الهدف الاستراتيجي السادس كما يلي:

"إن احترام الملكية الفكرية مبدأ أساسي تشترك فيه جميع حكومات أعضاء الويبو. ويرمي هذا الهدف الاستراتيجي الجديد إلى تعزيز التعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وهو هدف واسع النطاق شامل أكثر من مفهوم الإنفاذ. ويستدعي هذا الهدف *إرساء محيط داعم يكفل النهوض باحترام الملكية الفكرية بطريقة مستديمة. وعند إرساء ذلك المحيط الداعم*، سوف تعتمد مقاربة متوازنة تركز على التعاون الدولي الذي بإمكان الويبو أن تؤدي فيه دورا متميزا مع الاسترشاد بالتوصية ٤٥ من جدول أعمال التنمية: "انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، بما يتفق مع المادة ٧ من اتفاق تريبس. "وتنسحب أنشطة الويبو الداعمة لهذا الهدف على كل مجالات *برنامج عملها، بما في ذلك تحديد عناصر المحيط الداعم التي تكفل إذكاء الاحترام للملكية الفكرية وإعداد دراسات موضوعية وتقييمات مستقلة فيما يتعلق بحجم أعمال القرصنة والتقليد وتكلفتها ووقعها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية* وتكوين الكفاءات وتوفير التدريب وإذكاء الوعي والبرامج التثقيفية الرامية إلى إذكاء الاحترام للملكية الفكرية."

٥٥- وطلب الوفد ذكر التعديلات المرتبطة "بإرساء محيط داعم" كلما وردت الإشارة إلى الهدف الاستراتيجي السادس والبرنامج ١٧ على طول الوثيقة WO/PBC/13/4. وطلب أيضا من اللجنة

الاستشارية المعنية بالإنفاذ، حسبما اقترحته المجموعة، مناقشة عناصر هذا "المحيط الداعم" في اجتماعها المقبل.

٥٦- وباسم باكستان، اقترح الوفد إضافة مؤشر خاص الاستفادة من مواطن المرونة في جدول مؤشرات الأداء والأهداف في البرنامج ١. وطلب توضيحا بشأن نطاق الاستفادة من نقل التكنولوجيا الوارد في عمود "النتائج المرتقبة" من الجدول نفسه.

٥٧- وأيد وفد نيبال بيان وفد بنغلاديش باسم البلدان الأقل نموا وبيان وفد باكستان باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأضاف أن رفع التحديات بفعالية يقتضى من الويبو وضع برنامج عمل وميزانية خصيصا للبلدان الأقل نموا ودعا إلى فسح مجال كاف في ميزانية الويبو وبرامجها لإعداد دراسات وأبحاث في قضايا محددة. وقال إنه ينبغي تزويد البلدان الأقل نموا بالموارد المالية والتقنية الكافية لتنفيذ برامج توعية الجمهور وتنمية الموارد في سياق الأمم المتحدة والنهوض بالبحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية وتطوير التكنولوجيا ونقلها وحماية الملكية الفكرية والمعارف التقليدية والفولكلور والموارد التقليدية. وشكر الوفد الويبو على المساعدة المقدمة إلى نيبال في مجالات تنمية الموارد ووضع البنية الأساسية للملكية الفكرية وإدارة نظام الملكية الفكرية إدارة أكثر فعالية عبر التكنولوجيا الحديثة وأعرب عن أمله في تواصل هذه المساعدة وازديادها في السنوات المقبلة ولا سيما في ظل الأزمة المالية وتغير المناخ وأزمتي الغذاء والطاقة.

٥٨- وأبرز وفد كوبا (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي) الأهمية القصوى لمسألة تماشي الأهداف الاستراتيجية مع أهداف البرامج والموارد وبنية المنظمة وأعرب عن ثقته في أن النهج المقترح بداية لتغيير مؤسسي ضروري للويبو. وأعرب الوفد عن دعمه الكبير لتثبيت ٣٠ موظفا مؤقتا في فئة الخدمات العامة. وطلب باسم المجموعة احترام توازن التمثيل الجغرافي في التوظيف. وأشاد بشكل خاص بتضمين البرامج صلات بجدول أعمال التنمية ووضع البرنامج ٨ (تنسيق جدول أعمال التنمية) الذي يخضع للإشراف المباشر للمدير العام. وفيما يخص البرنامج ١٧، أيد الوفد باسم المجموعة فكرة نهج أكثر توازنا والإشارة إلى التوصية ٤٥. وقال إن المجموعة تشارك الوفود الأخرى رأيها بأن تحتل الأنشطة الإنمائية مكانة مركزية في عمل الويبو وبالتالي لا ينبغي خفض اعتمادات الميزانية المخصصة لها وأعرب عن أمل المجموعة في تحديدها بشكل واضح. وأعرب في الأخير عن رغبة المجموعة في العمل بنشاط في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ضمانا لمراعاة تطلعاتها في الوثيقتين.

٥٩- واعتبر وفد الاتحاد الروسي (باسم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وبلدان أوروبا الشرقية) الاقتراح المعدّل للبرنامج والميزانية جاهزا للاعتماد بشرط إدخال عدد من التعديلات والتغييرات. وطلب توضيح الأهداف والأنشطة تحت الهدف الاستراتيجي السابع (الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية) والبرنامج ١٨ في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. وفي هذا الصدد، أكد باسم المجموعة على أهمية أنشطة أكاديمية الويبو وقال إن الأكاديمية بمقدورها الاضطلاع بدور المنسق العالمي للتدريب في مجال الملكية الفكرية بل وبإمكانها الاضطلاع بدور أكبر. وفيما يخص البرنامج ١٠ (التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا)، أعرب عن قلق المجموعة من أن الميزانية المقترحة لا تتناسب مع الأهداف الاستراتيجية والنتائج المرتقبة لهذا البرنامج لأن ٨٥ بالمائة من الموارد المخصصة متعلقة بنفقات الموظفين. كما أبدى قلقها إزاء إلغاء منصب مدير في هذا البرنامج. وأكد في الختام على دعم المجموعة للتمثيل الجغرافي العادل في جميع إدارات هذه البرامج.

٦٠- وأشار وفد الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) إلى أن من الضروري أن تكفل إعادة تحديد الأهداف الاستراتيجية وتقويم البرامج الموجودة في وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة الاستجابة لدواعي قلق البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وأوضح أن الاقتراح المعدل للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبقى إجراء انتقاليا وأنه ينبغي النظر في تغيير جذري في أولويات المنظمة في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقال إن المجموعة ترى أن من الضروري إدماج البعد الإنمائي في جميع برامج المنظمة، من دون استغلاله مبررا لخفض ميزانية الأنشطة الإنمائية العادية. وأكد على ضرورة تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ جدول أعمال التنمية ولا سيما مبلغ ٨ ملايين فرنك سويسري الذي صدقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في ٢٠٠٨ لتنفيذ التوصيات الخمس المصادق عليها. وقال إنه ينبغي للهدف الاستراتيجي السادس أن يأخذ في عين الاعتبار التوازن بين أصحاب الحقوق من جهة والجمهور من جهة أخرى. وتعزيزا لسياسة التواصل بين الويبو والدول الأعضاء (الهدف الاستراتيجي الثامن)، قال إنه ينبغي استعمال اللغة العربية في أعمال المنظمة ومنشوراتها لا لكي تكون وثائق العمل متوفرة باللغة العربية فحسب بل لتُنشر أيضا قبل الاجتماعات بفترة كافية تسمح للدول الأعضاء بالمشاركة على قدم المساواة في الاجتماعات. وأيد اقتراحات وفد باكستان ومجموعة البلدان الآسيوية بشأن البرنامج ١٧ وقال إن المجموعة ستطرح قائمة منفصلة بمزيد من التعديلات المفصلة لمناقشتها مع الأمانة. وحذر من التهور في استعمال الأموال الاحتياطية نظرا إلى الوضع الاقتصادي الحالي ورأى أن المشروعات التي اقترحتها الأمانة لاستعمال الأموال الاحتياطية ليست ضمن الأولويات. ودعا الأمانة باسم المجموعة إلى الشروع في مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل تحديد الأهداف التي ينبغي أن تستفيد من الأموال الاحتياطية. وعلى وجه التحديد، طلب باسم المجموعة حذف الإشارة إلى التوصية ٢٠ في جدول أعمال التنمية من "الصلة بجدول أعمال التنمية" في البرنامج ٤. واستوضح الزيادة في الأموال المخصصة لدفع أتعاب الخبراء والتقليص المقترح من أنشطة النشر في البرنامج نفسه. واقترح حذف كلمة "المستدامة" من عنوان الهدف الاستراتيجي الثالث ومن نصه (تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية المستدامة) لأن مفهوم الاستدامة لم يُستعمل في جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بالبرنامج ٩ (البلدان الأفريقية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نموا)، طلب باسم المجموعة حذف الإشارة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأما فيما يخص أكاديمية الويبو (البرنامج ١١)، عبر عن اعتراض المجموعة على اقتراح خفض ميزانية تدريب المقاولين وإلغاء الأنشطة المرتبطة به وموافقتها على تحويل بعض أنشطة الأكاديمية إلى برامج أخرى.

٦١- ورحب وفد البرازيل بالتغييرات التي أتى بهما الهدفان الاستراتيجيان السادس والسابع في المفاهيم. وخصّ بالذكر الهدف السادس ورأى أن مفهوم إذكاء الاحترام للملكية الفكرية أوسع من أن ينحصر في مفهوم الإنفاذ الضيق. ورأى أيضا أن فعالية سياسة النهوض بالاحترام للملكية الفكرية رهن بما يتجاوز نشاط الشرطة والجمارك ليضم المبادرات التربوية والاجتماعية والاقتصادية. ودعا الويبو إلى الشروع في مناقشات حول احترام الملكية الفكرية والنهوض بذلك المفهوم في سياق الموازنة بين الحقوق والالتزامات ومصالح المجتمع الواسع مع إيلاء اعتبار كامل للتوصية ٤٥ من جدول أعمال التنمية. وشارك الوفد مجموعة البلدان الآسيوية رأيها إذ قالت إن الوصف الوارد في البرنامج ١٧ لا يراعي تلك المقاربة الجديدة. ورحب وفد البرازيل بالهدف الاستراتيجي السابع معتبرا إياه محاولة لتقريب الويبو من النقاش الجاري حول قضايا السياسات العامة مثل الصحة والأمن الغذائي والتغير المناخي واعتبر ذلك مقاربة مبتكرة من شأنها أن تساهم في تعزيز البعد الإنمائي في نظام الملكية الفكرية الدولي. وشدد الوفد على أهمية الهدف الاستراتيجي الثالث (تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية المستدامة) والأولوية المعطاة لضمان تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال

التنمية. وأيد التماس مجموعة البلدان الأفريقية بحذف كلمة "المستدامة" من عنوان ذلك الهدف. وساند الوفد الرأي القائل بالحاجة إلى إدماج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو، على ألا يؤديَ ذلك إلى تعويم المسؤولية عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن من الضروري تكليف شعب ومكاتب وبرامج محددة في الويبو بمهمة إنجاز أنشطة جدول أعمال التنمية وتحميلها مسؤولية تنفيذ توصيات محددة بالكامل. وطالب الوفد بإطلاع الدول الأعضاء على السبل الكفيلة بتمكين البلدان النامية من الاستمرار في الحصول على المشورة التشريعية بشأن مواطن المرونة في اتفاق تريبس.

٦٢- ورحب وفد الهند بالمسار التشاوري الذي قادته الأمانة وأعرب مع ذلك عن قلقه من حجم الوثائق المطروحة على الدول الأعضاء لتطالعها في فترة زمنية ضيقة. واعتبر النقاش والتشاور بشأن المضمون يكتسي الأهمية ذاتها التي تكتسيها الإجراءات وتحديد الأولويات والإنعاش والتقويم الاستراتيجي وينبغي أحيانا أن تكون لها الأولوية. وأعرب الوفد عن قلقه أيضا من الاقتراحات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية وتفسير مفهوم الإدماج. والتمس توضيحا للموارد المخصصة لأنشطة التنمية في الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية مقارنة بالوثيقة المعتمدة، كما أعرب عن قلقه من بعض الأنشطة مثل جمع المعلومات الإحصائية في ظل الهدف الاستراتيجي الخامس والبرنامج الجديد بشأن الدراسات الاقتصادية والتحليل الإحصائي وما يشار إليه بعبارة "إذكاء الاحترام للملكية الفكرية" باعتباره مقترنا بالتنمية. ودعا إلى إقصاء أنشطة النهوض بالملكية الفكرية التي هي أقرب إلى برنامج إنفاذ من جدول أعمال التنمية. وأكد ضرورة أن تحظى توصيات جدول الأعمال بشأن التنمية المعتمدة لأغراض التنفيذ المباشر بالتمويل الكافي. وانتقل إلى مسألة الإدماج، وقال إن الأنشطة المتعلقة بمختلف التوصيات قد وردت في البرامج ١ و٣ و٩. ورحب الوفد بزيادة الموارد المخصصة للمعارف التقليدية والبرنامج ٣ الجامع لبرامج مشتتة في السابق بشأن حق المؤلف والمحيط الرقمي والإدارة الجماعية والصناعات الإبداعية. وأعرب عن موافقته على الاقتراح المتعلق بمواطن المرونة في اتفاق تريبس مذكرا بأن المفاوضات المتعلقة بذلك الاتفاق تقتصر على منظمة التجارة العالمية. وساند المنهجية القائمة على المشروعات لتنفيذ جدول أعمال التنمية، ولكنه شدد على ضرورة أن تفسح تلك المنهجية المجال للدراسة والتحليل لإيجاد السبل الكفيلة بتنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييم إنجازه من خلال تدابير ومؤشرات وأهداف مرحلية قائمة على النتائج. وساند الوفد مداخلة المجموعة الأفريقية إذ أعربت عن القلق من خفض اعتمادات أكاديمية الويبو ودعت إلى إعطاء الأهمية المناسبة لبرنامج الابتكار ونقل التكنولوجيا. واستفسر الوفد عن المعايير المطبقة لتعريف النشاط الإنمائي وتفاصيل المنهجية المتبعة في تخصيص الأموال للأنشطة المرتبطة بجدول أعمال التنمية. وفيما يخص البرنامج ٢٨ (الأمن)، استفسر الوفد عن العلاقة بين توصية مراجع الحسابات الخارجي وما هو وارد في البرنامج ٢٨. وأعرب عن تأييده الكامل للتعديلات التي اقترحتها مجموعة البلدان الآسيوية بشأن الهدف الاستراتيجي السادس.

٦٣- وأيد وفد مصر بيان مجموعة البلدان الأفريقية وشارك القلق الذي أعرب عنه وفد الهند. وأشار إلى أن الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية تطرح رؤية جديدة للمنظمة تندرج في التقويم الاستراتيجي لها الذي سينسحب أيضا على وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط والتي تغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ورحب الوفد بالمقاربة القائمة على إدماج أنشطة التنمية في مختلف برامج الويبو وأشار إلى أن التحدي الناجم عن ذلك لرصد تلك الأنشطة من حيث النوعية والتمويل. وعلق الأهمية على ضمان التناسب بين التمويل وأنشطة التنمية في الوثيقة الأصلية للبرنامج والميزانية وصيغتها المعدلة. وأعرب عن قلقه من أن ذلك التناسب لم يتحقق على النحو الذي يرضيه. وشدّد الوفد أيضا على أهمية مراعاة متطلبات التوصيات الخمس التي أقرتها الجمعية العامة من حيث الموارد البشرية والمالية على الوجه المناسب في الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية

واستوضح المبلغ المخصص بما مقداره ٣,٤ مليون فرنك سويسري والمقاربة الثلاثية في ذلك الصدد. وأبدى الوفد تأييده الكامل للاقتراح الذي تقدم به وفد باكستان بشأن إتاحة "محيط داعم" لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل من أجل وضع مقاييس مرجعية واضحة ومبادئ توجيهية لسياسة المنظمة بشأن الانتفاع بأموالها الاحتياطية بهدف تمكين الدول الأعضاء والويبو من العمل بحذر في وقت يعاني فيه العالم من أزمة مالية واقتصادية.

٦٤- وأيد وفد اليمن تماما البيان الذي أدلى به وفد باكستان وأعرب عن مساندته لاقتراح الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية. وشدّد تأييده للهدف الاستراتيجي الثالث مشاركا مع ذلك القلق الذي أعربت عنه وفود أخرى في ذلك الصدد.

٦٥- وأعلن وفد نيجيريا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن أكاديمية الويبو ومسألة التنمية المستدامة. وأعرب عن رضاه إذ وضع المدير العام جدول التنمية تحت رقابته الشخصية. وشدّد على أهمية الهدف الاستراتيجي الثالث للبلدان النامية ودعا إلى افتتاح مكتب إقليمي في أفريقيا للمساعدة على فهم مفهوم الملكية الفكرية. وذكّر بالموقف الذي اتخذه وفدا الجزائر ومصر وأيد تماما تخصيص ٨ مليون فرنك سويسري لتنفيذ التوصيات الخمس من جدول أعمال التنمية.

٦٦- ورحب وفد سنغافورة بالمقاربة التشاورية والشفافة التي يعتمدها المدير العام. وأعرب عن دعمه للبنية الجديدة المقترحة التي من شأنها أن تسمح للويبو بالاستجابة للمتطلبات المتغيرة في نظام الملكية الفكرية واحتياجات البلدان على اختلاف مستوياتها في التنمية وتحديات السياسات العامة بمزيد من الفعالية. وأضاف قائلا إن الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية تركز بوضوح واتساق على التنمية في مختلف البرامج الموضوعية والأهداف الاستراتيجية. واعتبر الوفد الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية أحد العناصر في المسار المتواصل نحو تعريف أهداف الويبو الاستراتيجية من جديد في الاستجابة للتحديات الخارجية وأداء مهمتها بوصفها وكالة تابعة للأمم المتحدة.

٦٧- وأعرب وفد شيلي عن رضاه بالمسار التشاوري الشفاف الذي سبق الاجتماع والصلات الجامعة بين توصيات جدول أعمال التنمية والبرامج بعنوان "الصلات بالبرنامج". وأيد الوفد الطلبات التي وردت من وفود أخرى بشأن المعايير المطبقة لتعريف أنشطة التنمية ودعا إلى إدراج الجانب الإنمائي في الوصف المخصص لكل برنامج. وأيد تماما البيان الذي أدلى به وفد كوبا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٦٨- ورحب وفد جمهورية كوريا بإضافة الهدف الاستراتيجي الخامس والسابع وأشار إلى أن الهدف الاستراتيجي السابع والبرنامج ١٨ من شأنهما أن يساهما في البحث المشترك عن الحلول للتحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية، بما فيها التغير المناخي والأمن الغذائي. ورأى أن الميزانية المقترحة والموارد البشرية المخصصة لهذا البرنامج تجعله من أصغر برامج المنظمة ضمن البرامج التسعة والعشرين المقترحة. وشدّد الوفد على أهمية البرنامج ١٨ داعيا بشدة إلى زيادة الميزانية والموارد البشرية لذلك البرنامج في المستقبل. ورحب الوفد بالنهوض بنشر المعرفة من خلال موقع ركن البراءات (PATENTSCOPE®) واقترح أن تركز الأنشطة المتعلقة بذلك الموضوع أيضا على المعلومات التكنولوجية المتوسطة لتلبية احتياجات البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا.

٦٩- وشارك وفد إكوادور مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بيانها. وشدّد على أهمية تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها ٤٥ باستعمال موارد الميزانية العادية للمنظمة. وأشار

إلى مسألة إدارة السياسات العامة والمرونة في الويبو، قائلا إن جدول أعمال التنمية يتناولها من باب مؤقت. وفي هذا الصدد، استفسر الوفد عن الطريقة التي تعتزم المنظمة اتباعها لتدبير تلك المسألة من حيث الميزانية والبعد الإداري.

٧٠- وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الصادر عن مجموعة البلدان الأفريقية وكل المسائل التي أثارتها المجموعة وشارك المجموعة قلقها من تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

٧١- وأعرب وفد بيلاروس عن دعمه للوثيقة المعدة للبرنامج والميزانية ورحب بزيادة النفقات فيها لبرامج التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا واستدرك قائلا إن الموارد المخصصة للبرنامج ١٠ (التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا) ليست كافية بالنظر إلى التطور السريع والحيوي الذي تشهده المنطقة. وناشد الويبو بزيادة الموارد المخصصة لتعزيز الأنشطة التربوية في مجال الملكية الفكرية نظرا لما تعود به من فائدة على بلدان أوروبا الشرقية. وأعرب عن حاجة المنطقة إلى المزيد من التعاون المعزز والمساعدة القوية لتحسين الفعالية والجودة في السياسة التي تنفذها الويبو.

٧٢- وأيد وفد هولندا تماما البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا باسم المجموعة باء. وأعرب عن تأييده أيضا للاقتراح الداعي إلى إنشاء ٢٢ وظيفة جديدة نظرا إلى ضرورة معالجة مشكلة النقص في المهارات على وجه السرعة وتثبيت ٣٠ وظيفة في فئة الخدمات العامة علما بأن من المعتزم تقديم اقتراح شامل لمراجعة أشكال العقود في الويبو إبان إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وعقد الوفد الأمل على أن يستمر تحقيق مكاسب في الفعالية بفضل مسار التقويم الاستراتيجي وعبر عن تطلعه إلى تخفيض في فائض التوظيف خلال السنتين أو الثلاث المقبلة. والتمس الوفد مزيدا من المعلومات عن مؤتمر المانحين والأنشطة المطلوب لها موارد إضافية في ذلك السياق وردود فعل المانحين بشأن استعدادهم أو قدرتهم على منح الويبو موارد إضافية أو جديدة في سنة ٢٠٠٩.

٧٣- وأيد وفد سويسرا بيان ألمانيا باسم المجموعة باء. وأعرب عن مساندته للوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأشار إلى أنها توفّق بين الموارد المخصصة وبنية المنظمة وأهدافها الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز الفعالية والكفاءة وإلغاء الازدواجية والتشابك وتحقيق وفورات. ورأى الوفد أن الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تتميز بالموازنة بين الموارد المخصصة والأنشطة المقترحة في مختلف قطاعات الويبو وأشار إلى أن فعالية الأعمال وجودة الخدمات التي تقدمها اتحادات التسجيل من شأنها أن تضمن نجاحا مستمرا للمنظمة. ورأى أيضا أن من شأن ذلك أن يمكنها من تمويل العديد من الأنشطة ولا سيما في مجال التنمية. وأكد الوفد اعتقاده بأن القطاعين مترابطان بشدة وأن نجاح الواحد منهما رهن بنجاح الآخر. وساند الاقتراحات المتعلقة بالتوظيف في وثيقة الميزانية المعدلة وحث المدير العام على مواصلة جهوده من أجل إنجاز الإصلاحات الضرورية كما ورد تعريفها في التقييم الشامل ليمكن تحقيق مكاسب على المستوى البشري والمالي وفي الفعالية وزيادتها في الفترة المقبلة. وأعرب الوفد عن تأييده لتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي وشكر لجنة التدقيق على مشورتها وتوصياتها.

٧٤- وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بيان وفد ألمانيا باسم المجموعة باء. ورأى أن وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة تمتاز بأنها معقولة وموزونة. وأعرب عن اعتقاده الشديد بأن من الضروري إتاحة موارد كافية للقطاعات الموضوعية في المكتب الدولي ولا سيما في مجال البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف، فضلا عن أنظمة التسجيل العالمي التي تدرُّ أكثر من ٩٠٪ من مدخول الويبو. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الموضوعي الممتاز الذي تضطلع به الويبو، وخصّ بالذكر عمل شعبة الصناعات الإبداعية التي حظي عملها بدعم من صناديق استئمانية من خارج

الميزانية. وعقد الأمل على أن تتمكن الويبو من زيادة مواردها المحدودة وتعزيز الفعالية. وأشار الوفد إلى أن الميزانية تقترح إضافة وظائف جديدة استباقا لخطة عمل مفصلة وجدول زمني لتنفيذ توصيات التقييم الشامل وأعرب عن تطلعه للحصول على معلومات أكثر في سياق خطة التوظيف الشاملة التي تعتزم الأمانة طرحها في سياق إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٧٥- وأيد وفد المكسيك تماما بيان كوبا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدد على أن الدول الأعضاء تحتاج إلى ضمان أن تحقق المنظمات الدولية وفورات وتخفض التكاليف والميزانيات. وأضاف قائلا إن من المهم التشجيع على التبرع للميزانية العادية لضمان ألا تؤديَ الزيادات في الميزانية إلى زيادة في اشتراكات الدول الأعضاء.

٧٦- وأيد وفد المغرب بيان الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية كما أيد بيانات أدلت بها وفود أفريقية أخرى. والتمس توضيحا عن تمويل أنشطة التنمية وتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن بعض البلدان، ولا سيما في أفريقيا، لا تزال تعاني من الهوة الرقمية وتحتاج إلى المنشورات المفيدة والضرورية لتلك البلدان وأضاف قائلا إن النهوض بثقافة الملكية الفكرية يعني تزايد الحاجة إلى تكوين الكفاءات. وأعرب عن قلقه من انخفاض الموارد المخصصة للأكاديمية في ذلك الصدد. وساند الوفد استراتيجيات التواصل الجديدة وأعرب عن الرغبة في تيسير الوسائل المالية الكافية لاستعمال اللغة العربية التي من شأنها أن تمكن البلدان العربية من الانضمام إلى نظام مدريد والمشاركة في اللجان. وأشار الوفد إلى إمكانية الاستعانة بالأموال الاحتياطية وتنظيم مؤتمر للمانحين في سنة ٢٠٠٩ بهدف تغطية تلك الاحتياجات والتمس توضيحا بشأن الأرقام الواردة في المرفق الخامس (الموارد المخصصة لأنشطة التنمية) وباب الموارد غير المخصصة بمبلغ ٧,١ مليون فرنك سويسري في الجدول ١. واقترح تخصيص ذلك المبلغ لأنشطة التنمية كما طلبت ذلك البلدان النامية التي أخذت الكلمة من ذي قبل.

٧٧- وأيد وفد أوكرانيا تماما بياني وفدي الهند ورومانيا. وساند آراء المدير العام بشأن عدد البرامج المقترح ودعا إلى مراجعة الواجبات المنوطة بطاقم الموظفين لضمان مزيد من الفعالية في توزيع العمل. وأشار إلى أن العبء الرئيسي على الميزانية يتأتى من النفقات المتعلقة بالموظفين. وطلب الوفد تخصيص مزيد من الموارد للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وعلق الأهمية على البرامج التربوية، بما فيها المدارس الصيفية وأهمية الأكاديمية، ملتمسا زيادة الموارد المخصصة للبرامج التربوية. ودعا أيضا إلى إنشاء مركز تربوي في ذلك الصدد في بلده. ومضى يقول إن زيادة الرصد الفعال لاستخدام الموارد المخصصة للبرامج ضروري. وأشار إلى الأزمة الاقتصادية داعيا الدول الأعضاء إلى إجراء تحليل للوضع المقبل ليمكن تقييم مستوى الخطر وتأثير عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في مدخول المنظمة. وطالب بتوفير جميع وثائق العمل قبل شهر من الاجتماع.

٧٨- وأجاب المدير العام عن الأسئلة المطروحة بشأن التوظيف ومتابعة التقييم الشامل ووضع الاقتراح بشأن شروط التعاقد في المنظمة. وأكد للدول الأعضاء أن توصيات التقييم الشامل ستراعى بالكامل في مسار التقويم الاستراتيجي وستتمكن الدول الأعضاء من تتبع ذلك المسار عن طريق لجنة التدقيق وموقع الويبو بشأن التقويم الاستراتيجي ثم المشاورات حول وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأشار إلى أن من المعتزم طرح اقتراح شامل بشأن شروط التعاقد في المنظمة على الدول الأعضاء وخريطة طريق على أن يباشر التنفيذ على مدى خمس سنوات إن حظي الاقتراح بالقبول. وفيما يخص التنوع الجغرافي، ذكّر المدير العام بأن الدول الأعضاء قد اطلعت على سجل مصور عن التوزيع الجغرافي لجميع موظفي الويبو أثناء المشاورات غير الرسمية وتعتزم الأمانة

إطلاع الدول الأعضاء على التطور في ذلك الصدد. وأشار إلى أن ذلك المشروع سيستغرق بعض الوقت لتنفيذه. والتفت إلى القلق الذي أبداه وفد باكستان بشأن الهدف الاستراتيجي السادس والبرنامج ١٧. ووافق على الصياغة المقترحة بإضافة عبارة "إنشاء محيط داعم" وحذف كلمة "المستدامة" في وصف الهدف الاستراتيجي الثالث. وفيما يتعلق بالبرنامج ١ (البراءات وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا) والاقتراح الرامي إلى تعديل مؤشرات الأداء، صرح المدير العام قائلا إن من المعتزم إعادة صياغة النص في الوثيقة المعدلة. ومضى يقول إن التوصية ٤٥ من جدول أعمال التنمية ستضاف إلى النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء في البرنامج ١٧. واستجابة للقلق المتعلق بإدماج توصيات جدول أعمال التنمية وتوزيع المسؤوليات، لفت النظر إلى الصفحة ٢٨ من وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة والتي تحتوي على مصفوفة تبين البرامج المسؤولة عن تنفيذ التوصيات الخمس. وذكّر بإنشاء شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية تحت مراقبته المباشرة لتكون همزة الوصل والتنسيق لكل الأنشطة المباشرة داخل الأمانة في ذلك الصدد. وقال إن كل توصية من التوصيات الخمس قد حدّد لها مدير للمشروعات. وأضاف قائلا إن من المعتزم إضافة معلومات في هذا الصدد على موقع الويبو الإلكتروني تعزيزا للشفافية في بنية الأمانة. وردا على طلبات تعريف أنشطة التنمية، أشار إلى عدم وجود أي معايير رسمية في المنظمة علما بأن من الممكن استحداث تلك المعايير. وشرح الوضع قائلا إن الأمانة تعتبر أن أي نشاط يشمل بلدا ناميا يستفيد منه تعتبره الأمانة نشاطا تباشره المنظمة في مجال التنمية. ومضى يقول إن الأمانة تعمل على استحداث آلية لتعقب النفقات المتعلقة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعتمد. وانتقل إلى توصية لجنة التدقيق بشأن أمن المعلومات وقال إن تلك المسألة ترد متابعتها في البرنامج ٢٥ (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وليس في البرنامج ٢٨. وأحاط علما بطلب وفد بيلاروس بشأن الموارد المخصصة للبرنامج ١٠. والتفت إلى موضوع مؤتمر المانحين، وذكّر بأن الأمانة قد عمدت إلى صياغة مشروع أولي لبرنامج المؤتمر بعد أن وافقت الجمعية العامة واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية عليه وقد تم توفيره للدول الأعضاء لمواصلة المشاورات فيه. ثم انتقل إلى موضوع الزيادة في خدمات الويبو التعاقدية. وشرح المسألة قائلا إنها تتعلق بتكاليف الترجمة وبالترجمة الملزّمة في نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد. ثم تطرق إلى مسألة أكاديمية الويبو، وذكّر بأن جدولا قد وضع في متناول الوفود ويحتوي على وصف مفصل للأوضاع. ومضى يقول إن أنشطة الأكاديمية المستمرة هي التدريب المهني وبرنامج الشهادة بشأن الملكية الفكرية والتعليم عن بعد وبرنامج مخاطبة الجماهير ولفت النظر إلى أن تلك الأنشطة لم تتعرض لأي تخفيض بل زيدت الموارد المخصصة لها. وشرح من جديد ما دعا إلى وقف بعض الأنشطة وذكرها قائلا إنها تضم برنامج وضع السياسات وبرنامج الأبحاث التنفيذية وبرنامج للمشروعات الخاصة. ولفت النظر إلى أن برنامج وضع السياسات عام ولا يركز على شيء ويخرج بالتالي عن إطار الأكاديمية. وأضاف قائلا إن ذلك البرنامج يشمل تدريب العاملين في السلك الدبلوماسي وإن ذلك يكتسي أهمية كبرى وسينقل ضمن البرنامج الفرعي المختص بتدريب المهنيين ضمن أنشطة الأكاديمية المستمرة. والتفت إلى مسألة نقل إدارة المعارف والمكتبة التي أدت إلى تخفيض ميزانية الأكاديمية بمبلغ قدره ٠٠٠ ٣٥٦ فرنك سويسري. وشدد على أن التعليم عن بعد سيستمر باعتباره من أولويات المنظمة والأكاديمية. وأشار إلى أن التوصية ١٠ من جدول أعمال التنمية تقتضي تخصيص مبلغ قدره ٠٠٠ ٨٠٠ فرنك سويسري للأكاديمية في سياق التدريب المتخصص للموظفين في مكاتب الملكية الفكرية وزيادة عدد العاملين في الأكاديمية بثلاثة من الفئة المهنية واثنين من فئة الخدمات العامة. ورأى أن الأكاديمية تحظى بالموارد المناسبة وستنقطع عن مباشرة أنشطة لا داعيَ لها ولم تكن تتعلق بوظائفها التدريبية الأساسية. ثم انتقل المدير العام إلى قضية جدول أعمال التنمية، وذكر بأن مبلغ ٨ مليون فرنك سويسري موضوع من باب التأشير لتنفيذ التوصيات الخمس التي أقرتها الجمعية العامة ولجنة التنمية والملكية الفكرية. ومضى يقول إن الاقتراح

الوارد في وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة إنما يرمي إلى اعتماد منهجية المشروعات وأشار إلى الفرق بين المشروع الواحد ومنهجية المشروعات. وعلّق على المسألة قائلا إن الأمانة بصدد تطوير التوصيات الخمس وفقا لمنهجية المشروعات وقد خصصت بالتحديد ٣,٤ مليون فرنك سويسري من المبلغ الإجمالي المقدر بثمانية ملايين. ومضى يقول إن الدول الأعضاء ستطلع أثناء اجتماع لجنة التنمية والملكية الفكرية المقبل على وثائق كل واحدة منها مخصصة لتوصية من التوصيات الخمس تبين منهجية المشروعات والميزانيات المقترنة بها. وقال إن تلك الميزانيات ستكتسي عندئذ طابعا نهائيا يكون عبارة عن الموارد الضرورية لإنجاز الأنشطة الكفيلة بتنفيذ التوصيات الخمس. وأشار المدير العام إلى الآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء والحاجة إلى تعزيز الثقة في ذلك النهج، فضلا عن الرغبة الشديدة في تخصيص مبلغ ٨ مليون فرنك سويسري سلفا بدلا من اتباع منهج تدريجي وفقا للمنهجية المقترحة، وطرح مختلف الإمكانيات التي يمكن الأخذ بها لتذليل تلك العقبة. وذكر في المقام الأول إمكانية طرح ميزانية بعجز واعتبرها إمكانية لا يود اقتراحها لأنها تكون سياسة مالية رديئة في الوضع الاقتصادي والمالي الراهن. ثم ذكر في المقام الثاني إمكانية استخدام الأموال الاحتياطية. ورأى أن تلك الإمكانية تكون أيضا سياسة مالية رديئة ولا يود اقتراحها نظرا إلى أن أموال الويبو الاحتياطية ينبغي أن تخصص للنفقات غير المتكررة فقط وينبغي التعامل بها وفقا لسياسة مالية حذرة كما سيناقش ذلك أثناء الاجتماع. واقترح في المقام الثالث إمكانية تخصيص مبلغ ٨ مليون فرنك سويسري من خلال مكاسب في الفعالية تحقق في المنظمة برمتها بنسبة ١,٥٪. وشرح تفاصيل ذلك الاقتراح وأحال الدول الأعضاء إلى المرفق الثاني من وثيقة الميزانية المعدلة وباب الموارد غير المخصصة بمقدار ٤,٨ مليون فرنك سويسري لموارد الموظفين ومبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري للتكاليف خلاف الموظفين، ليبلغ مجموع المبلغين ٧,١ مليون فرنك سويسري. وشدد على أن المبلغ المقترح بثمانية ملايين مؤقت وأن التكلفة الإجمالية قد تتجاوز ذلك المبلغ أو تقل عنه. واختصر المدير العام الكلام قائلا إن ذلك المبلغ متاح لأغراض جدول أعمال التنمية ضمن الموارد غير المخصصة ويمكن استرجاعه بفضل ١,٥٪ من المكاسب في الفعالية في المنظمة برمتها.

٧٩- ورحب وفد جنوب أفريقيا بتوضيح المدير العام بشأن مبلغ الملايين الثمانية التي كانت الجمعية العامة قد وافقت عليها وتأكيده على أن من المعتزم إعداد مزيد من الأنشطة لأغراض التوصيات الخمس المعتمدة، على أنه طلب مزيدا من التوضيح في ذلك الصدد.

٨٠- وأعرب وفد باراغواي عن دعمه لمراجعة التوزيع الجغرافي للوظائف وشدد على أهمية الأكاديمية نظرا للعلاقة المباشرة بين أهمية الملكية الفكرية في العالم وتدريب الموظفين. وأشار أيضا إلى أن الميزانية المقترحة لجدول أعمال التنمية مناسبة في رأيه على أن بالإمكان تعديلها مع الزمن ما دامت الدول الأعضاء تراقب المبالغ الموزعة على مختلف المشروعات لضمان تنفيذها بفعالية.

٨١- وشدد وفد ألمانيا (باسم المجموعة باء) على أنه يفهم مما قيل أن الميزانية المؤقتة أو التقديرية المخصصة لجدول أعمال التنمية يراد بها مبلغا مقدرا. ودعا إلى توضيح جدول زمني لتنفيذ التوصيات الخمس، وشدد على أن من الضروري أن تحال كل القرارات المتعلقة بالميزانية والمتخذة في ظل أي لجنة تابعة للويبو إلى لجنة البرنامج والميزانية وتتبع المسار المعتمد لذلك الغرض. وأكد الوفد باسم مجموعته أن ما يهم في سياق تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ليس مبلغ المال المخصص لتنفيذ المشروعات فحسب بل النتائج المحققة أيضا. وأعرب عن استعداده لمساندة نهج المدير العام وتأييده للجهود التي يبذلها من أجل توفير أموال إضافية، على ألا يكون ذلك بعجز في الإنفاق أو باستخدام الأموال الاحتياطية لتنفيذ جدول أعمال التنمية.

٨٢- وساند وفد رومانيا الحل الذي اقترحه المدير العام بشأن تمويل الأنشطة بناء على جدول أعمال التنمية. ورحب بإدماج الأنشطة المرتبطة بالتنمية في البرامج الموضوعية التي تنفذها المنظمة. وانتقل إلى موضوع المرصد المالي للإنذار المبكر واعتبره فكرة رائعة ومفيدة. وأعرب أيضا عن تأييده لإنشاء ٢٢ وظيفة جديدة وتثبيت ٣٠ وظيفة مؤقتة معتبرا أن الاقتراحين يتمشيان مع توصيات التقييم الشامل. ودعا إلى مراجعة شروط الوظائف المؤقتة تفاديا للوقوع في حالات العقود المؤقتة التي قد تدوم من سبع سنوات إلى عشر سنوات في المستقبل. وعقد الوفد الأمل على أن تتخذ الأمانة مزيدا من التدابير لزيادة الموارد البشرية في شعبة بعض البلدان في أوروبا وآسيا وطالب بالاستجابة لذلك الطلب الصادر عن المجموعتين الإقليميتين. وحذر الوفد الأعضاء من انتهاج المغالاة في الرقابة وشدد على أهمية الشفافية والبساطة والصراحة في إقامة علاقة قائمة على التعاون لكم يحتاج إليها كل من الدول الأعضاء والأمانة.

٨٣- وأعرب وفد باكستان عن تقديره للجهود التي يبذلها المدير العام والأمانة من أجل الوقوف على اهتمامات الدول الأعضاء والأخذ بالتغييرات التي اقترحتها الوفود بشأن الأهداف الاستراتيجية الأول والثالث والسادس. والتمس مزيدا من التوضيح بشأن اقتراح المدير العام الرامي إلى تخصيص مبلغ ٧,١ مليون فرنك سويسري من الموارد غير المخصصة.

٨٤- ورحب وفد فرنسا بالاقتراح المتوازن وأعرب عن رضاه بالأهداف الاستراتيجية الجديدة وبرامجها ولا سيما تعزيز الإقرار بالتحديات العالمية وارتباطها بالملكية الفكرية في الهدف الاستراتيجي السابع والبرنامج ١٨ منه. وأعرب عن رضاه أيضا بعزم المدير العام على مراعاة التقييم الشامل وأشار إلى الاقتراح العام المتعلق بالعقود المؤقتة وأيد تثبيت ٣٠ موظف مؤقت وإنشاء ست وظائف في إطار معادلة المرونة في نظام مدريد وتسجيل البراءات. والتفت إلى موضوع إنشاء ٢٢ وظيفة، وطالب الوفد بأن يكون الاقتراح مرفقا بتدابير ترمي إلى إلغاء الوظائف المقابلة لها في أماكن أخرى. ثم انتقل إلى موضوع تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأيد البيان المدلى به باسم المجموعة باء وذكر بأن مبلغ ٨ مليون فرنك سويسري هو تقديري ويستدعي تطبيق الإجراءات العادية المتعلقة بالميزانية ومراجعته في سياق اللجنة. وساند الوفد حل المدير العام بضمان تخصيص مبلغ ٨ مليون فرنك سويسري بفضل التحسينات في الفعالية.

٨٥- ورحب وفد أوروغواي بالتغييرات التي أوصى بها المدير العام كما ترد في الميزانية المعدلة وطالب بإقامة التوازن بين الإقرار بالملكية الفكرية والمصلحة العامة في سياق البرنامج ١ من الهدف الاستراتيجي الأول والبرنامج ٥ من الهدف الاستراتيجي الثاني، كما يتضح من جدول أعمال التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة. والتفت إلى موضوع أكاديمية الويبو وأقر بأن بعض أجزاء برامجها لا تندرج ضمن مهماتها ودعا إلى تحويل الموارد المقطوعة عن تلك البرامج إلى برامج تعليمية لتكوين الكفاءات يكون من شأنها أن تعزز التنمية. وساند الوفد البرنامج ١٦ في الهدف الاستراتيجي الخامس، إذ اعتبره ضروريا لصياغة سياسة عامة فعالة. وانتقل في الختام إلى البرنامج ١٧ في الهدف الاستراتيجي السادس وأيد بيان وفد باكستان بشأن الحاجة إلى إمعان التحليل في أسباب القرصنة ليمكن مكافحتها بفعالية.

٨٦- وساند وفد إسرائيل البيانات التي أُدليَ بها باسم المجموعة باء بخصوص المبادئ المعتمدة في اقتراح البرنامج والميزانية. والتمس توضيحا بشأن المبالغ المقترح تخصيصها للأكاديمية ومسألة نقل المكتبة إلى البرنامج ١٩ (التواصل).

٨٧- وأشار وفد الهند إلى أنه لم يقتنع بعد بالأسس المعتمدة لتغيير الأولويات في أهداف المنظمة الاستراتيجية. وأبدى قلقه من الفكرة وراء "إذكاء الاحترام للملكية الفكرية" واعتبرها بمثابة تعزيز لبرنامج الإنفاذ داخل الويبو. وأعرب عن قلقه أيضا من حجم المبالغ المقترح تخصيصها لإنشاء قواعد بيانات واستصعب تأييد اقتراحَي البرازيل واليمن بحذف كلمة "المستدامة" من الهدف الاستراتيجي الثالث. وذكّر الوفد بما جاء على لسان رئيس الوزراء الهندي مؤخرا إذ قال إن التنمية المستدامة هي أحد التحديات الكبرى في زمننا واستخلص أن ذلك هو ما يدفع الوفد إلى تعليق الأهمية على العلاقة بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وأعرب عن تقديره لآلية التنسيق المقترح إنشاؤها بهدف إدماج الاعتبارات التنموية في أنشطة الويبو وأعرب مع ذلك عن قلقه من التغيير في أولويات الأهداف الاستراتيجية الأمر الذي أدى في رأيه إلى تعويم جدول أعمال التنمية. وعبّر عن موقفه من جديد داعيا إلى الامتناع عن تشتيت الموارد المخصصة لجدول أعمال التنمية بتحويلها إلى برامج التوعية والتدريب وتكوين الكفاءات وطالب بإعادة الأموال كلها إلى الأكاديمية. وأيد الوفد بيان مصر ودعا إلى التزام قرار الجمعية العامة في تخصيص الموارد للتوصيات المعتمدة في ظل جدول أعمال التنمية.

٨٨- وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلت به ألمانيا باسم المجموعة باء ورحب باقتراح الميزانية المعدلة الذي اعتبره متوازنا يأخذ بمسار شامل للتقويم الاستراتيجي. وحث الوفد الأمانة على تعزيز جهودها للوقوف بشكل أفضل على الأوضاع المالية المتردية بفضل الاستفادة من آليات الرصد المقترحة كمرصد الإنذار المبكر. ورحب أيضا بجهود الأمانة الرامية إلى تحليل أعمال قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف تعزيز الجودة والفعالية بتطبيق مختلف مؤشرات الأداء. وعقد الأمل على أن تستمر الويبو في اتخاذ تدابير لاستحداث بنية تحتية للملكية الفكرية من شأنها أن تعزز فعالية العمل في المنظمة ومكاتب الملكية الفكرية. وعلّق الأهمية الكبرى على جدول أعمال التنمية وأحاط علما بأن المبالغ المذكورة في الوثيقة ترد من باب مؤقت ومن المفترض أن تخضع للإجراءات العادية المرتبطة بالميزانية.

٨٩- وشدد وفد الجزائر على أهمية تمويل التوصيات الخمس في جدول أعمال التنمية بالكامل وذكّر بوجود ٢١ توصية أخرى لا بد من تنفيذها أيضا. وشكك باقتراح المدير العام الرامي إلى تمويل الاحتياجات بما يتجاوز المبالغ المرصودة في باب الموارد غير المخصصة أو بفضل ما يحقق من فعالية من حيث التكلفة. وأشار إلى أن من المقترح تمويل مشروع تحسين الأمن من الأموال الاحتياطية مع العلم بأن ذلك النوع من التمويل لم يقترح لتنفيذ جدول أعمال التنمية وأن الأمانة كانت قد اقترحت في سنة ٢٠٠٧ صرف ٥ مليون فرنك سويسري من الاحتياطيات لذلك الغرض. وعبر الوفد عن قبوله لتغيير في السياسة المتعلقة باستخدام الأموال الاحتياطية وأعرب عن أمله في ألا يحدث ذلك تغييرا في الأولويات. وتحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية معربا من جديد عن قلقه من تخفيض الموارد المخصصة لأكاديمية الويبو ودعا إلى تصحيح ذلك.

٩٠- وأعلن وفد المغرب أن الغرض من جدول أعمال التنمية هو ضمان تكوين الكفاءات في البلدان التي تحتاج إلى ذلك نظرا إلى أن تلك المساعدة تعود بالفائدة على كل البلدان في نهاية المطاف. وقال إن البلدان النامية لا تستطيع أن تتحمل وحدها عبء تكوين الكفاءات. وأشار الوفد إلى الفقرة ٤٣ من وثيقة الميزانية المعدلة التي جاء فيها ما يلي: "وتولي الإدارة الجديدة أولوية عليا لتنفيذ جدول أعمال التنمية بنجاح". وحث الوفد الإدارة الجديدة والمدير العام، في ضوء ذلك المبدأ، على ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد لذلك الغرض وعملا بالقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة.

٩١- وأعرب وفد كندا عن تقديره للمشاورات غير الرسمية التي سبقت الاجتماع ورحّب بالوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية واعتبرها على درجة جيدة من الشفافية وخطوة أولى في مسار التقويم الذي تنتهجه المنظمة. وأعرب عن اعتقاده بأن الويبو ستكون قادرة على تعزيز دورها العالمي الريادي في مجال الملكية الفكرية بفضل رؤية استراتيجية واضحة تراعي مصالح الدول الأعضاء وتؤدي إلى فوائد اقتصادية واجتماعية أكبر في العالم. وأشار إلى بيان المجموعة باء وأكد من جديد دعمه لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والتقويم الاستراتيجي للمنظمة واتباع المسار الشفاف الذي كان منتهجا في إعداد وثيقة الميزانية المعدلة. وشدد على أهمية مواصلة الاطلاع على تدابير رصد الأداء في الويبو ومقاربة قائمة على النتائج في أنشطتها وأهدافها المرحلية والنهائية. ورحب الوفد بافتتاح ثلاثة مجالات جديدة ضمن برنامج أنشطة المنظمة وهي تنسيق جدول أعمال التنمية والدراسات الاقتصادية والاحصائيات والتحليل والملكية الفكرية والتحديات العالمية. وأعرب عن تطلعه للحصول على مزيد من المعلومات بشأن مؤتمر المانحين والتمس توضيحا بشأن الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج ١ والبرنامج ٤.

٩٢- وأثار وفد البرازيل قضية اختلال التوازن الجغرافي في طاقم الموظفين وعقد الأمل على أن يمكن تصحيح الوضع في المستقبل القريب. وانتقل إلى موضوع المعايير الكفيلة بتحديد الأنشطة المتعلقة بالتنمية وشرح المدير العام، واقترح أن تشمل تلك المعايير الأنشطة المنجزة وفقا للتوصيات والأهداف المتفق عليها في سياق جدول أعمال التنمية. ثم التفت إلى الخيار الثالث المطروح لتمويل تنفيذ التوصيات الخمس، والتمس شرحا لمكسب الفعالية والسبل التي تستطيع الدول الأعضاء من خلالها رصد ذلك النوع من المكاسب عند حدوثها والتأكد من وصولها إلى أنشطة التنمية.

٩٣- وأيد وفد الصين بيان مجموعة البلدان الآسيوية وشدد على الأهمية الكبرى التي يعلقها على أنشطة التنمية وتنفيذ جدول أعمال التنمية وعقد العمل على توفير ما يلزم من الموارد المالية لذلك الغرض. واعتبر أنشطة جدول أعمال التنمية بمثابة الأولوية الرئيسية للمنظمة ووافق على اعتماد الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية. وأعرب عن اقتناعه بأن المدير العام والأمانة سيراعون القلق الذي أعربت عنه مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والهند والبرازيل من خلال تخصيص الموارد الكافية للأنشطة المذكورة.

٩٤- وشدد وفد نيجيريا على أهمية أنشطة التنمية في القارة الإفريقية ولاحظ أن وثيقة البرنامج والميزانية تبين مقاربة المدير العام التي تركز على الإصلاح. وتناول موضوع تمويل التوصيات المعتمدة في سياق جدول أعمال التنمية وشدد على الحاجة إلى ميزانية بمقدار "٨ ملايين". وقال الوفد إنه لا يعترض على عجز في الميزانية ما دامت الأموال المطلوبة مخصصة لجدول أعمال التنمية وأشار إلى أن ما ينجم عن ذلك من اتساع نطاق الملكية الفكرية في البلدان النامية من شأنه أن يُدرَّ مزيدا من الموارد على المنظمة. واعتبر أنشطة تكوين الكفاءات في سياق الأكاديمية تقترن إلى حد بعيد بالتنمية ودعا إلى ردّ الأموال إلى الأكاديمية بكاملها.

٩٥- ووقف المدير العام على ما أبدته الوفود من قلق والتمسته من توضيحات. وأكد من جديد أن الموارد الضرورية ستتاح لتنفيذ التوصيات الخمس المعتمدة في سياق جدول أعمال التنمية بمبلغ مجموعه ٨ مليون فرنك سويسري وأكد أن ما قد يكون ضروريا من موارد إضافية سيغطى من الموارد غير المخصصة. وأشار إلى أن تلك المبالغ المرصودة في باب الموارد غير المخصصة كانت موجهة أصلا لأمور أخرى، منها تكلفة ١٧٢ منصبا ينتظر إعادة التصنيف أو الترقية وأضاف قائلا إن الأمانة تعتزم تحقيق ١,٥٪ من المكاسب في الفعالية في البرامج كلها لملء باب الموارد غير

المخصصة من جديد (الذي سيسحب منه مبلغ ٤,٦ مليون فرنك سويسري لأغراض جدول أعمال التنمية). وفيما يخص تمويل الأكاديمية، اقترح المدير العام سحب مليون فرنك سويسري من قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات ونقله إلى الأكاديمية ثم شرح كيف أن بالإمكان استرجاع التمويل بمستواه المطلوب بعد أن تؤخذ في الحسبان الأنشطة المنتهية.

٩٦- وأعرب وفد الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) عن رضا المجموعة بالمعلومات التي قدمها المدير العام بخصوص مبلغ الثمانية مليون فرنك سويسري.

٩٧- وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية قائلا إنه كان يعتبر اقتراح الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية معقولا ومتوازنا على أن ذلك الموقف ربما يتغير نتيجة التغييرات المقترحة. وأشار إلى أن بإمكانه أيضا أن يقترح تغييرات مخلة بالتوازن على ذلك الغرار، مثل تعزيز الخدمات المدرة للإيرادات في المنظمة وأضاف يقول إنه امتنع عن طرح اقتراحات من ذلك القبيل ليرى كيف يمكن تنفيذ الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية. وقال إن الأمانة قد اقترحت من باب المعقول ميزانية قدرها ٣,٤ مليون فرنك سويسري للسنة الواحدة من أجل تنفيذ التوصيات الخمس من جدول أعمال التنمية. وتساءل عن النتائج الإضافية التي يمكن تحقيقها بإنفاق ٨ مليون فرنك سويسري وإن كان ذلك الإنفاق لمرة واحدة أو متكررا بشأن الاقتراحات الخمس. واقترح توخي مزيدا من الحذر في إنفاق ذلك المبلغ على مدى سنتين أو ثلاث.

٩٨- وأيد وفد إيطاليا بيان ألمانيا باسم المجموعة باء. وانتقل إلى موضوع مؤتمر المانحين معربا عن رضاه بالاقتراح ولا سيما تغيير العنوان من "مؤتمر المانحين" إلى "حشد الموارد للتنمية". ورأى أن ذلك التغيير يعني انتقالا من مؤتمر عادي للمانحين إلى نقاش حول سبل حشد الموارد للتنمية. وأعرب عن تطلعه لمزيد من الاجتماعات التشاورية.

٩٩- وساند وفد سويسرا التعليقات التي أدلى بها وفد ألمانيا بشأن الطابع المؤقت لمبلغ الثمانية مليون فرنك سويسري الضروري لتوصيات جدول أعمال التنمية وشدد على ضرورة أن تضطلع اللجنة بدور محوري في كل المسائل المتعلقة بالميزانية. وذكّر بأن الأعضاء قد طرحت بعض الأسئلة بشأن الأنشطة المقترحة وتمويلها أثناء اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وقال إنها عجزت عن تحديد الاستراتيجيات ومواطن التآزر بين الأنشطة بوضوح. وأعلن أن المزيد من المال لا يعني فعالية أحسن أو نتائج أفضل وشدد على قيمة الموارد المالية في المنظمة. وأعرب عن ثقته في الدول الأعضاء والمدير العام لترسيخ تلك المبادئ وفهمها بالكامل ولا سيما بالنظر إلى التداعيات التي قد تنجم عن الأزمة الاقتصادية المستجدة وتؤثر في موارد الويبو.

١٠٠- وأيد وفد إيران ما جاء على لسان وفد باكستان باسم مجموعة البلدان الآسيوية. ورحب بما قدمه المدير العام من شرح وساند المقاربة المقترحة لتوفير الموارد الضرورية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعتمدة. وعبر عن تطلعه لتخصيص الميزانية المناسبة في فترة السنتين المقبلة وساند التعليقات الصادرة عن الهند وباكستان والبرازيل بخصوص هذا البند. وأيد الميزانية المعدلة وأعرب عن تقديره لجهود المدير العام ومبادراته في قيادة المنظمة.

١٠١- وأيد وفد مصر الموقف الذي أعرب عنه وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعقد الأمل على أن يتيسر تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن جدول أعمال التنمية. وأعرب عن امتنانه لجميع الوفود التي ساندت تنفيذ جدول أعمال التنمية ولا سيما مجموعة البلدان الأفريقية والهند وباكستان وبنغلاديش.

١٠٢- وأخذت وفود بنغلاديش (باسم البلدان الأقل نموا) ومصر والهند والمغرب ونيجيريا وباكستان الكلمة لتهنئة المدير العام على ما أبداه من مرونة وروح عملية في صياغة الاقتراحات التي سمحت بالوصول إلى توافق في الآراء.

١٠٣- إن لجنة البرنامج والميزانية توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، باعتماد وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المقترحة في الوثيقة WO/PBC/13/4، كما عدّلت بالنقاش:

(أ) تغيير صياغة البرنامج ١٧ من الهدف الاستراتيجي السادس؛

(ب) حذف كلمة "المستدامة" من عنوان الهدف الاستراتيجي الثالث؛

(ج) البرنامج ١: تعديل مؤشرات الأداء؛

(د) البرنامج ١٧: الإشارة إلى البرنامج ٤ تحت "الصلة ببرامج أخرى"؛

(ه) حذف الإشارة إلى التوصية ٢٠ في جدول أعمال التنمية من "الصلة بجدول أعمال التنمية" في البرنامج ٤؛

(و) إضافة الإشارة إلى قرار الجمعية العامة بشأن التوصيات الخمس من جدول أعمال التنمية في الفقرة ٤٢ من الوثيقة WO/PBC/13/4؛

(ز) سيخصّص مبلغ قدره ٤,٦ مليون فرنك سويسري (يبيَّن في المرفق الثاني من الوثيقة WO/PBC/13/4) لتنفيذ التوصيات الخمس من جدول أعمال التنمية (٢ و٥ و٨ و٩ و١٠) بما يكفل توفير ٨ مليون فرنك سويسري للغرض نفسه؛

(ح) يخصّص مبلغ قدره مليون فرنك سويسري للأنشطة المستمرة في أكاديمية الويبو من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد

١٠٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/5.

١٠٥- وقدم التقرير نائب المدير العام، فيليب بتي، الذي ذكّر بأن أعمال التشييد الجارية قد بدأت في ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وتتقدم وفقا للجدول الزمني المحدد. وأضاف أن مراجع الحسابات الخارجي ولجنة التدقيق يواصلان رصد التكاليف والنفقات المقترنة بالمشروع عن كثب. وشرح الوضع قائلا إن تمويل المشروع وارد في إطار بند منفصل في جدول أعمال الدورة الراهنة.

١٠٦- ولم يعلق أحد على هذا البند من جدول الأعمال.

١٠٧- *وأحاطت إذن لجنة البرنامج والميزانية علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/13/5.*

البند ١١ من جدول الأعمال

اقتراح بشأن استخدام الأموال الاحتياطية المتوافرة

١٠٨- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/6.

١٠٩- وقدم الوثيقة المراقب المالي، فيليب فافاتييه. وصرح قائلا إن الوثيقة WO/PBC/13/6 تحتوي على معلومات بشأن وضع صناديق رأس المال العامل والأموال الاحتياطية وينبغي قراءتها مقترنة مع وثائق أخرى تحتوي على اقتراحات محددة بشأن استخدام الاحتياطيات (انظر أدناه). ومضى يقول إن رصيد الأموال الاحتياطية لن يتغير وسيبقى على مستواه الراهن، أي ٢٠٣,٦ مليون فرنك سويسري، في نهاية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لأن الميزانية المقترحة لا تسجل عجزا أو فائضا. ومضى يقول إن مبلغا قدره ٤٦,٤ مليون فرنك سويسري متاح بوصفه رصيد صافي الاحتياطيات الذي يمكن صرف الأموال منه. وقال إن الاقتراحات المتعلقة باستخدام الاحتياطيات في ظل هذا البند من جدول الأعمال إنما تشير إلى ذلك المبلغ.

١١٠- ولم يعلق أي وفد على هذه الوثيقة.

١١١- *وأحاطت إذن لجنة البرنامج والميزانية علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/13/6.*

<u>اقتراح لتحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية</u>

١١٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/6(a). وتحدث عن هذا البند من جدول الأعمال وفود فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

١١٣- وقدم الوثيقة المراقب المالي الذي ذكّر بأن اللجنة كانت قد طلبت إلى الأمانة في دورتها الحادية عشرة التي انعقدت في يونيه/حزيران ٢٠٠٧ تزويدها بمزيد من المعلومات عن الاقتراح قيد البحث

لتتمكن من توصية الجمعيات بالتدابير التي من شأنها أن تسمح للويبو بضمان مستوى من السلامة والأمن يمتثل لمعايير الأمم المتحدة الدنيا. وذكر الوفود أيضا بأن الأمم المتحدة كانت قد أقرت ميزانية بمبلغ ٥٠ مليون فرنك سويسري لتعزيز الأمن في مقرها ومقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر المنظمات التابعة لها. وشرح الوضع قائلا إن المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI) كانت قد تكلفت بمعظم التدابير المادية المعززة للأمن للامتثال لتلك المعايير وأضاف أن الوثيقة قيد النظر هي بمثابة اقتراح محدث يقف على القضايا التي أثارتها اللجنة في يونيه/حزيران ٢٠٠٧ والقضايا التي نشأت في أثناء ذلك. ولفت النظر إلى المرفق الثاني من الوثيقة الذي يحتوي على خطاب وارد من سويسرا، وهي البلد المضيف، تعرض فيه عن طريق المؤسسة العقارية المذكورة تمويل بعض تلك التدابير. وصرح المراقب المالي قائلا إن التكلفة الإجمالية للتدابير الأمنية تبلغ ٩,٦ مليون فرنك سويسري وإن المؤسسة العقارية قد اقترحت تمويل ٢٠٠ مليون فرنك سويسري من ذلك المبلغ. وأشار في ضوء ذلك إلى أن الأمانة تحتاج إلى تمويل ٧,٦ مليون فرنك سويسري ومن المقترح أن يتم ذلك في مرحلتين، أي تخصيص مليون فرنك سويسري في سنة ٢٠٠٩ ثم تخصيص ٦,٦ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ودعا اللجنة إلى توصية الجمعيات بالموافقة على المعايير والاقتراحات المطروحة وعلى تخصيص القسطين لتمويل تلك التدابير.

١١٤- وأشار وفد فرنسا إلى ارتفاع التكلفة التي لا تأخذ في الحسبان النفقات المتوقعة للبناء الجديد وتقتصر بالتالي على المباني الراهنة. واستوضح إمكانية تخفيض ما يصرف من الأموال الاحتياطية ليبلغ ٦ مليون فرنك سويسري وإيجاد طريقة، ربما تكون المؤسسة العقارية، لتغطية تمويل الأسياج المحيطة بالمبنى بمبلغ ١,١٥ مليون فرنك سويسري. واقترح الوفد أيضا إعادة النظر في النفقات المتوقعة لأنظمة مراقبة الدخول للحد من تلك النفقات وتخفيض المبلغ المعتزم سحبه من الأموال الاحتياطية.

١١٥- واستوضح وفد إسرائيل إجراءات الشراء بالنسبة إلى تلك المشروعات والتزام التوزيع الجغرافي العادل والمتوازن.

١١٦- وحث وفد الولايات المتحدة على الحد من استخدام الأموال الاحتياطية بحيث يقتصر استخدامها على النفقات الطارئة أو العرضية ولا يؤدي إلى تكاليف متكررة تستدعي تمويلا إضافيا في الميزانيات اللاحقة. وأقر الوفد بأن الاستثمار في السلامة والأمن له أولوية عليا ومن المناسب استخدام الأموال الاحتياطية لهذا الغرض بالنظر إلى طبيعة التحسينات الاستثنائية مما يجب إدخاله على المرافق التي يعمل فيها الموظفون وتباشر أعمال المنظمة. ورحب بالتزام البلد المضيف، أي سويسرا، بتغطية أكثر من ٢٠٪ من إجمالي تكلفة التحسينات في السلامة والأمن.

١١٧- وردا على استيضاح وفد إسرائيل بخصوص التوزيع الجغرافي العادل والمتوازن في إجراءات الشراء، أكد المراقب المالي أن كل المشتريات تتبع دون استثناء منهج المنافسات المفتوحة ذاتها، أي المناقصات. وانتقل إلى تعليقات فرنسا وقال إن المبالغ المرصودة لمشروع البناء الجديد لم تؤخذ في الحسبان وأضاف أن الطلب الموجه إلى المؤسسة العقارية والمناقشات التي تلته قد أدت إلى موافقة المؤسسة المذكورة على تمويل مليوني فرنك سويسري على أن الويبو ملزمة بتغطية المبلغ المتبقي.

١١٨- *إن لجنة البرنامج والميزانية توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بما يلي:*

"١" الموافقة على اقتراح تحسين معايير السلامة والأمن، على النحو المبين في المرفق الأول للوثيقة WO/PBC/13/6(a)؛

"٢" والموافقة على تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ فرنك سويسري في سنة ٢٠٠٩ ومبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ٦ فرنك سويسري في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (أي ما مجموعه ٠٠٠ ٦٠٠ ٧ فرنك سويسري) من احتياطي الأموال لهذا الغرض، يكون متاحا للاستخدام، مع ترحيل الأرصدة المعنية من فترة سنتين إلى أخرى، خلال مدة المشروع المتوقعة، على النحو المبين في الفقرتين ٨ و٩ من الوثيقة WO/PBC/13/6(a).

<u>الميزانية والتمويل لمشروع البناء الجديد: تحديث وإحكام</u>

١١٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/6(b). وتحدث عن هذا البند من جدول الأعمال وفود فرنسا وألمانيا وإسرائيل واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

١٢٠- وقدم الوثيقة المراقب المالي وذكّر بأن ميزانية البناء الجديد تبلغ حاليا ١٥٣,٦ مليون فرنك سويسري وقد سبق ورود هذه المعلومة في وثائق أخرى. وأضاف قائلا إن ذلك المبلغ لم يغطَّ بالكامل بعد وقد أمكن تغطية جزء منه بتسديد مبلغ ١٢,٦ مليون فرنك سويسري وقرض مصرفي قدره ١١٤ مليون فرنك سويسري ليبلغ بالإجمال ١٢٦,٦ مليون فرنك سويسري. وأشار إلى أن مبلغا يناهز ٢٧ مليون فرنك سويسري لا يزال ينتظر التمويل. وعليه، قال إن من المقترح استخدام الأموال الاحتياطية لدى المنظمة لتغطية ٢٠ مليون فرنك سويسري. وشرح المراقب المالي الوضع قائلا إن مبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري يكفي الميزانية الإجمالية التي تبلغ ١٥٣,٦ مليون فرنك سويسري بعد طرح مبلغ ٧,٨ مليون فرنك سويسري جانبا، بطلب من مراجع الحسابات الخارجي تحسبا لأي تعديلات أو صعوبات تقنية قد تطرأ أثناء تنفيذ المشروع. وقال إن من المحتمل ألا يستدعي الأمر تمويل ذلك المبلغ على الفور وإن ذلك هو ما دفع الأمانة إلى العكوف عن تمويله من الأموال الاحتياطية. وأشار إلى أن تمويل تكلفة تطبيق معايير الأمم المتحدة الأمنية على المبنى الجديد (والتي لم تؤخذ في الحسبان في الوثيقة السابقة) وتكلفة مركز المعلوماتية يقتضي إضافة ٨ مليون فرنك سويسري. وأعلن أن تغطية تلك المبالغ والاحتياط لما ينبغي حسابه لتغطية النفقات الطارئة دفع الأمانة إلى اقتراح استخدام التسهيلات المالية المتاحة، أي زيادة القرض بمبلغ قدره ١٦ مليون فرنك سويسري إن اقتضت الحاجة ومتى اقتضتها. وذكّر برأي مراجع الحسابات الخارجي الذي قال إن نجاح مشروع من ذلك القبيل رهن بالعمل بسرعة على تغطية التكاليف المتكبدة نتيجة الوضع الراهن تفاديا لتأجيل العمل على المشروع. وأشار إلى أن مراجع الحسابات الخارجي قد شدد جدا على توافر تلك المرونة. ولخص اقتراح الأمانة لتمويل ميزانية البناء الجديد باستخدام ٢٠ مليون فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية والتصريح للأمانة بزيادة القرض المصرفي بمبلغ ١٦ مليون فرنك سويسري عند الحاجة لتغطية النفقات الطارئة والمتنوعة.

١٢١- وعلق وفد ألمانيا على الميزانية المقررة بمبلغ ١٥٣,٦ مليون فرنك سويسري قائلا إنها تفوق المتوقع وإن الزيادات تعزى أولا إلى التكلفة الإضافية لتدابير الأمن الضرورية للمبنى الجديد والتي لم يحسب لها حساب وتعزى ثانيا إلى التكاليف المتعلقة بالتغييرات المدخلة على الخطة الخاصة بمركز

المعلوماتية. والتمس من الأمانة تزويد الأعضاء بحساب تقديري إجمالي ومستكمل للتكلفة. واستوضح التصريح الإضافي للقرض المصرفي علما بأن الوثيقة المتعلقة بالأمن والمعتمدة للتو تنص على أن تكاليف الأمن ممولة من الاحتياطيات. واستفسر عن الحاجة إلى تصريح إضافي للاقتراض نظرا إلى إمكانية السحب من الاحتياطيات. وأضاف قائلا إن المصرف الوطني السويسري قد خفض مؤخرا سعر الفائدة ليبلغ ٠,٥٪ متسائلا عن الخيار الأفضل ما بين القرض والاحتياطي.

١٢٢- واستوضح وفد فرنسا بشأن المبلغ المعتزم سحبه من الاحتياطيات بالضبط، نظرا إلى أن من المقترح في الفقرة ٧ تمويل الرصيد بنحو ١٩,٥ مليون فرنك سويسري مع أن فقرة القرار تنص مبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري. واستفسر الوفد عن مآل المكاتب الراهنة في مركز المعلوماتية عقب انتقاله إلى المبنى الجديد.

١٢٣- ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن التعديل الذي اقترحته الأمانة بشأن مشروع المبنى الجديد يستدعي بعض التريث لأن التعديلات تقتضي مزيدا من التكاليف للمشروع. واستدرك قائلا إن تلك التعديلات ضرورية جدا إذا ما أريد الامتثال لمتطلبات الأمن والسلامة الإضافية. ووافق على التعديلات والتكاليف المقترنة بها متوقعا ألا يُدخل على المشروع أي تعديل جوهري إضافي أو زيادة مهمة في التكاليف. وذكّر الوفد بأن الأمانة كانت قد اقترحت زيادة مبلغ قدره ٣٦ مليون فرنك سويسري ضمن التمويل الإضافي للمشروع وأن ذلك المبلغ الإضافي قد يجعل من تمويل المشروع الإجمالي أكثر من ١٦٠ مليون فرنك سويسري. ورأى أن ذلك المبلغ يفوق جدا ما وافقت عليه الدول الأعضاء قبل ثلاث سنوات وينبغي أن يكون كافيا لاستكمال المشروع. وأشار الوفد إلى أن موافقة الدول الأعضاء على هذه الزيادة ينبغي أن تكون رهنا بعودة الأمانة إلى الدول الأعضاء في اللجنة المقبلة بميزانية موحدة ومحدثة للمشروع تأخذ في الحسبان أفضل تقديرات التكاليف للمشروع بكامله. وحث على الالتزام بالصرامة والانتظام في رفع التقارير إلى لجنة البناء وقال إنه ينتظر من الأمانة أن تكون قادرة على استكمال المشروع بالمبلغ الإضافي المقترح للتمويل وألا تطالب الأعضاء من جديد بتمويل إضافي. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى الحصول على تقارير مرحلية في المستقبل تبين تقدم المشروع في مواعيده ووفقا للميزانية المعتمدة الآن.

١٢٤- وأشار وفد إسرائيل إلى الفقرة ١٤ من التقرير بشأن التأخير في موعد انتهاء البناء واستوضح تغطية أي تكاليف إضافية قد تنجم عن الحاجة إلى تمديد عقود استئجار المباني الحالية.

١٢٥- وأشار وفد اليابان إلى أن مبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري يعني الانتقال من النقد إلى الأصول الثابتة في ظل الاحتياطي نفسه واعتبر الزيادة في الأصول الثابتة بمثابة انخفاض في النقد. وقال في هذا الصدد إن أي زيادة كبيرة في حصة الأصول الثابتة في الاحتياطي من شأنها أن تؤثر في إمكانية حشد الأموال الاحتياطية بالسرعة المطلوبة وإن ذلك قد يمنع الأمانة من التصدي لأي انخفاض شديد محتمل في الإيرادات. وافترض أن من غير الممكن بالضرورة وضع الأصول النقدية والثابتة من الأموال الاحتياطية على قدم المساواة واستفسر عن صحة ذلك الافتراض.

١٢٦- وردا على الاستفسارات، أكد المراقب المالي أن التكلفة الإجمالية لمشروع البناء الجديد (بالأرقام التقريبية) هي كما يلي: تبلغ الميزانية المعتمدة ١٥٣,٦ مليون فرنك سويسري تضاف إليها تكلفة الامتثال لمعايير الأمم المتحدة الأمنية بمبلغ ٤,٥ مليون فرنك سويسري وتكلفة نقل مركز المعلوماتية بمبلغ ٣,٥ مليون فرنك سويسري ليبلغ مجموع ذلك المبلغ ١٦١,٦ مليون فرنك سويسري. وأضاف شارحا أن التمويل المقترح هو كما يلي: مبلغ ١٢ مليون مسدد قبل المشروع ومبلغ ١١٤ مليون من القرض و٢٠ مليون مسحوب من الأموال الاحتياطية بالإضافة إلى احتمال سحب مبلغ من

القرض البالغ ١٦ مليون فرنك سويسري. ثم تناول مسألة التمويل بقرض مصرفي، وقال إن الأمانة قد استخدمت الأموال الاحتياطية المتاحة لتمويل الامتثال لمعايير الأمم المتحدة الأمنية في المباني الحالية. واستدرك قائلا إن من الممكن في سياق المبنى الجديد قيد التشييد الاستعانة بتمديد للقرض أي أن بإمكان الأمانة ردّ القرض على فترة طويلة دون أن تتحمل عبء الأعمال اليومية للمنظمة. وشرح التصريح المطلوب للحصول على القرض قائلا إن دوافعه هي المرونة وتجنيب المنظمة عبء السحب من الاحتياطيات. وفيما يتعلق باستثمارات الويبو، قال المراقب المالي إنها تبلغ حاليا ٢,٨٧٥٪ . وردا على استفسارات وفد فرنسا بشأن الفرق بمبلغ ٥٠٤ ٥٢٨ ١٩ مليون فرنك سويسري، شرح المراقب الوضع بأن الرقم مبين بدون كسور في فقرة القرار.

١٢٧- وأوضحت الأمانة مسألة نقل مركز المعلوماتية قائلة إن مكاتب المركز مستأجرة في المبنى السابق "بروكتر وغامبل" الذي يحتوي على عدد من المكاتب الأخرى ولا سيما مكاتب للموظفين وقاعة للرياضة البدنية.

١٢٨- وردّ المراقب المالي على القلق الذي أعربت عنه الوفود من ضمان وصول التقارير إليها وإلى مراجع الحسابات الخارجي الذي انتهى مؤخرا من تدقيق في موضوع المبنى الجديد ويحتوي تقريره على تحليل لمختلف تكاليف المشروع، بما فيها التكاليف المغطاة من الأموال الاحتياطية والميزانية العادية بالإضافة إلى التكاليف التي سبق تكبدها. وأشار إلى المعلومات الواردة في تقرير الإدارة المالية ولا سيما الصفحة ٢٢ منه حيث يرد بالتفصيل شرح التكلفة الإجمالية للمبنى والسياق الذي حسبت فيه التكلفة من وقت موافقة الدول الأعضاء الأولى في سنة ٢٠٠٥ (بالاستناد إلى أرقام ٢٠٠٣) وقال إن ذلك الشرح المفصل يوضح التطورات في التكاليف مع مرور الزمن. ثم انتقل إلى مسألة إمكانية حدوث تأخير في تسليم المبنى وأكد أن أي تأخير من ذلك القبيل سيكون مكلفا للمنظمة لأنها تستأجر حاليا مكاتب في مبنى بروكتر وغامبل السابق ومبنى الكام بتكلفة ٨,٢ مليون فرنك سويسري في السنة. وخلص من ذلك إلى أن أي تأخير في الانتقال إلى المبنى الجديد سيزيد من تكاليف الاستئجار. وأعلن أن الويبو تعتزم الخروج من المكاتب المستأجرة ما أن يصبح المبنى الجديد جاهزا فتتخلص بذلك من تكاليفها لتستعمل الأموال في مواطن أخرى. ومضى يقول إن أي تأخير في التسليم سيخضع لغرامات على أن تلك الغرامات لا تقارن بما يمكن توفيره بفضل الانتقال إلى المبنى الجديد في المواعيد المحددة. ثم أشار إلى تعليقات وفد اليابان، وأكد أن الزيادة النسبية في الأصول الثابتة ستحدث انخفاضا في النقد. وأشار على وجه التحديد إلى أن مجموع الاحتياطيات هو حاليا من الأصول النقدية (١٩٦ مليون فرنك سويسري) وأن أي سحب من تلك الاحتياطيات سيخفض من مستواها بطبيعة الحال. وأضاف قائلا إن مبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري من الاحتياطي لمشروع البناء سيخفض مستوى النقد في الاحتياطي وأن هامشا كبيرا سيبقى مع ذلك ويضمن للمنظمة ما يكفيها من السيولة للاستجابة لاهتمامات الوفود. ثم انتقل المراقب المالي إلى مسألة تسديد قرض محتمل وقال إنه لا يستطيع تحديد سعر القرض لأن ذلك السعر سيحدد عند اقتراض المال. وأضاف قائلا إن سعر الليبور في سويسرا حاليا ثابت على مستوى ١,٦٪ مع ضرورة أن يضاف إليه هامش المصرف ما بين ٠,٣٪ و٠,٧٪. وأعلن أن من المقدر أن تكون تكلفة القرض أدنى من المستوى المطبق عندما ستستثمر الويبو أموالها أو موازيا له. وقال أيضا إن إمكانية الاستعانة بالقرض سيسمح للويبو هامشا من المرونة المالية بحيث تسدد المنظمة القرض على أساس سنوي بدلا من أن تسحب المبلغ الإجمالي من احتياطياتها. وأكد أن من غير المعتزم استعمال القرض إلا إذا ظهرت مشكلة محددة. وقال إن تلك الأسباب هي التي دفعت الأمانة إلى اختيار القرض مع العلم أن بإمكانها نظريا أن تسحب من الاحتياطيات للغرض نفسه.

١٢٩- إن لجنة البرنامج والميزانية توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بما يلي:

"١" الموافقة على الميزانية بصيغتها المحدثة والمحكمة لمشروع البناء الجديد كما هي مبيّنة في مرفق الوثيقة (WO/PBC/13/6(b)؛

"٢" والتصريح باستخدام مبلغ قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ فرنك سويسري من احتياطيات الويبو؛

"٣" والتصريح للأمانة بالاستفادة، عند الضرورة، من إمكانية زيادة القرض المصرفي في حدود ما ورد في عقد الاقتراض، أي مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٦ فرنك سويسري لتمويل "المبلغ المخصص للنثريات والطوارئ" وتمويل "التعديلات في مراحل التشييد".

اقتراح بشأن قاعة جديدة للمؤتمرات

١٣٠- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/6(c).

١٣١- وتحدثت الوفود التالي ذكرها عن هذا البند من جدول الأعمال: بربادوس والصين وكوبا (بصفتها الخاصة) والسلفادور وفرنسا وألمانيا واليونان والهند وإسرائيل وإيطاليا وموناكو وباكستان (باسم مجموعة البلدان الآسيوية) وباراغواي ورومانيا والاتحاد الروسي وإسبانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

١٣٢- وقدم للاقتراح المراقب المالي الذي شرح الوثيقة قائلا إنها تحتوي على معلومات أساسية وتقييم مستوفى للاحتياجات والخيارات بشأن قاعة للمؤتمرات. وقال إن الاقتراح يتكون من مرحلتين، وإن المرحلة الأولى هي عبارة عن دراسة هندسية وتقنية للمشروع (ستدوم من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ إلى يونيه/حزيران ٢٠٠٩) وإن المرحلة الثانية وهي مرحلة التشييد فستمتد اعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ فما بعد. وذكّر الوفود بأن الدول الأعضاء كانت قد وافقت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ وعقب التقرير الذي قدمه مراجع الحسابات الخارجي وتوصية لجنة البرنامج والميزانية، على تشييد مبنى إداري جديد يسع ٥٦٠ مكان عمل وقاعة جديدة تسع ٦٥٠ مقعدا. وأضاف قائلا إن تلك الاحتياجات قد أُعيد تقييمها كما هو مبين في الفقرات من ٦ إلى ١٧ في الوثيقة قيد النظر. ومضى يقول إن أبرز ما يمكن التذكير به في هذا الصدد هو عدد الدول التي أصبحت أطرافا في المعاهدات التي تديرها الويبو وعدد الدول التي من المرجح أن تصبح أطرافا في المعاهدات بالإضافة إلى عدد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تحضر الاجتماعات بصفة مراقب. ولفت النظر إلى أن الوثيقة تذكر أيضا عدد الاجتماعات التي تعقد في قاعات الويبو الحالية، بما فيها اجتماعات الموظفين وتطرح مختلف الخيارات لتحسين القاعتين ألف وباء. وأشار إلى وجود فرصة ضيقة للغاية يمكن استغلالها لبدء العمل وتمكين الأمانة من ادخار قدر كبير من المال بتفادي افتتاح ورشة بعد استكمال أعمال التشييد. وتناول المرحلة الأولى من المشروع قائلا إن الأمانة تطلب موافقة اللجنة على سحب مبلغ قدره ٤,٢ مليون فرنك سويسري من احتياطيات الويبو لإعداد دراسة جدوى

كاملة من الناحية الهندسية والتقنية لتتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرار مستنير بتشييد القاعة أو عدم تشييدها.

١٣٣- وأعرب وفد باكستان (باسم مجموعة البلدان الآسيوية) عن تحفظاته بشأن تكلفة المشروع المقترح ولا سيما بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية الناشئة واحتمال انخفاض في الإيرادات. واقترح أن يكون الاستثمار في قاعة المؤتمرات استثمارا مدرّا للإيرادات واستفسر عن المهلة الضرورية لاستهلاكه. وشاركت وفود السلفادور وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وموناكو باكستان قلقها. واستوضحت الوفود إمكانية تغيير تاريخ الجمعيات تيسيرا لاستئجار قاعات للمؤتمرات خارج مبنى الويبو وعدد الاجتماعات التي تعقدها الويبو على المستوى الداخلي والخارجي في كل سنة وعدد المشاركين فيها. واستفسر وفدا فرنسا وموناكو أيضا عن اختيار المقاول العام والشركات الأخرى التي ستساهم في المشروع. وكانت مسألة تمويل التكلفة المقدرة بمبلغ ٦٠ مليون فرنك سويسري بالمشروع محل قلق أيضا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي المضطرب والذي قد يؤثر سلبا في إيرادات الويبو.

١٣٤- وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية قائلا إن تكلفة الاقتراح الخاص بقاعة المؤتمرات مرتفعة جدا وتستدعي تمحيصا دقيقا. ومضى يقول إن مشروع البناء الجديد استدعى من الويبو أن تستلف مبلغا كبيرا من المال سيكبدها أسعار فائدة تسدد على عدد كبير من السنوات. وذكر أن تمويل قاعة المؤتمرات المقترحة تقتضي أيضا تمويلا بالقروض سيضاف إلى ميزانيتها العادية في المستقبل. وأعلن أنه لا يؤيد استخدام الأموال الاحتياطية على نحو يؤدي إلى أعباء إضافية في السنوات المقبلة. ولم يجد الوفد أساسا يستند إليه اقتراح الأمانة لقطع بأن مبلغ ٦٠ مليون فرنك سويسري يكفي لمشروع من هذا القبيل واقترح المقارنة بين التكلفة المقترحة وما يقابلها من تكلفة تترتب على استئجار أماكن للعمل لأن في ذلك ما يساعد الدول الأعضاء إلى تقييم حجم التكلفة المقدرة للقاعة المقترح تشييدها. وناشد أن تكون الأولوية في حال وافقت الدول على تنفيذ المرحلة الأولى المقترحة للمشروع إيجاد السبل الكفيلة بتخفيض التكلفة الإجمالية المقدرة من جهة، والحد من مخاطر زيادات لاحقة في التكلفة من جهة أخرى.

١٣٥- وأعلن وفد بربادوس أن الدول الأعضاء في الويبو من شأنها أن تبت في هذه المسألة بعد الحصول على تحليل لما قد يكون وقع الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة. وأشار في هذا الصدد إلى الفقرة ٤٤ من الوثيقة ورأى أن من المحبذ للويبو أن يكون لها قاعة مؤتمرات تكفل للدول الأعضاء هامشا أكبر من الحرية في توقيت اجتماعاتها مقارنة باستئجار القاعات.

١٣٦- وشارك وفد إيطاليا الوفود الأخرى قلقها ولا سيما من مقاربة المرحلتين مشيرا إلى احتمال أن يكون القرار بعد استكمال المرحلة الأولى العكوف عن التشييد وقال إن ذلك يعني أن الويبو تكون قد أنفقت ٤,٢ مليون فرنك سويسري بلا نتيجة. واستوضح الوفد ما ورد في الفقرة ٥٧ من الوثيقة ومصادر التمويل المشار إليها فيها.

١٣٧- وقال وفد باراغواي إن قاعة المؤتمرات هي الجزء الأهم في مبنى أي منظمة دولية لأنها تهيء البيئة السليمة للمندوبين الوافدين من مختلف أرجاء العالم والراغبين في الجلوس والعمل معا نحو تحقيق أهداف المنظمة وتنميتها. ورأى أن فوائد قاعة المؤتمرات ترجح كفتها في الميزان على الحذر الذي يجب توخيه لمواجهة الأزمة الاقتصادية الآتية.

١٣٨- وصرح المراقب المالي قائلا في رده على التعليقات أن أي حساب لم يتم بعد للأرباح التي يمكن جنيها من تأجير قاعة المؤتمرات، على أن الأمانة لا تعتبر أن تأجير القاعة سيغطي الاستثمار

في تشييدها. ومضى يقول إن تغيير مواعيد انعقاد اجتماعات الجمعيات لن يسهل من إيجاد قاعات من ذلك القبيل وأشار إلى أن الاقتراح ليس بمثابة التماس موافقة على تشييد قاعة بل هو التماس للموافقة على إجراء دراسة. ثم تناول موضوع المقاول العام ومختلف الشركات المساهمة، وشرح الوضع قائلا إن المهندس المعماري الذي عمل على مشروع البناء الجديد سيشارك في الدراسة الهندسية (المرحلة الأولى) لأن تصميم القاعة قد ورد في خطته الأصلية. ثم تناول موضوع المقاول العام وقال إن من المعتزم افتتاح مناقصة. وفيما يخص التكلفة المقدرة بمبلغ ٦٠ مليون فرنك سويسري للمشروع، قال المراقب المالي إن من الصعب جدا تحديد مبلغ دقيق قبل الدراسة وإن ذلك كان من الأسباب التي دفعت إلى طلب الدراسة. وذكّر أيضا بأن الجمعيات كانت قد قبلت في سنة ٢٠٠٢ على الاقتراح الرامي إلى تنفيذ مشروع كامل بمبنى جديد وقاعة للمؤتمرات بمبلغ قدره ١٩٠,٥ مليون فرنك سويسري وأضاف قائلا إن الاقتراح الراهن لا يبتعد كثيرا عن التقدير الأصلي إذا ما أُخذ عامل التضخم في الحسبان.

١٣٩- وأوضح المدير العام الوضع بشأن تاريخ انعقاد جمعيات الويبو وقال إن المنظمات الدولية لديها مرافق متاحة للمؤتمرات وإن الويبو قد اعتادت على عقد اجتماعاتها في الأيام العشرة الأخيرة من شهر سبتمبر/أيلول على مدى ٢٥ سنة. ومضى يقول إن إمكانية الاستعانة بمرافق الأمم المتحدة يطرح عددا كبيرا من المشكلات اللوجستية لاستضافة جمعيات الويبو بالنظر إلى الحاجة المستمرة للتواصل بين الأمانة والدول الأعضاء والطلب على الوثائق. وذكّر بأن المهندس المعماري الذي صمم المبنى الجديد قيد التشييد قد صمم أيضا قاعة المؤتمرات بتكليف من المنظمة. وأضاف شارحا المسألة بأن عدد اجتماعات الموظفين المعقودة كل سنة مرهون بتوافر قاعة للمؤتمرات وأن تلك الاجتماعات تعقد حاليا على أجزاء بسبب افتقار المنظمة للمساحة الكافية التي تجمعهم في قاعة الاجتماعات. وذكّر بأن الموظفين من الفئة المهنية في المنظمة قد اعتادوا على سنوات عديدة الاجتماع يوميا في القاعة ألف وقال إن ذلك مستحيل اليوم. وأشار إلى وجود ٨٢٦ مندوبا مسجلا على مدى اجتماعات الجمعيات مما يقتضي بث أعمال الاجتماعات في زاوية أبولون في البهو وفي القاعة باء. ثم انتقل المدير العام إلى موضوع مصدر التمويل وقال إن اجتماعا أوليا قد عُقد لاستكشاف إمكانية التمويل من المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية على أن تلك المؤسسة لم تستطع البت في إمكانية تمويل ذلك المشروع في المرحلة الراهنة وقالت إنها لن تستطيع ذلك إلا بعد أن تحصل على مزيد من المعلومات عن المشروع وختم الموضوع قائلا إن ذلك هو أحد الأهداف الداعية إلى إنجاز الدراسة المقترحة. وأضاف شارحا أن الإجابة عن السؤال المتعلق بالتمويل لا يمكن أن يكون دقيقا إذا لم تنجَز المرحلة الأولى وعقد الأمل على أن يتيسر الحصول على رد ولو أولي في غضون ذلك من المؤسسة العقارية. والتفت إلى القلق المعرب عنه من الأزمة المالية وذكّر بالعمل الجاري على إقامة نظام للرصد سيمكن الأمانة والمسؤولين والدول الأعضاء أيضا من تتبع الأوضاع عن كثب. وأضاف يقول إن الدول الأعضاء ستحظى بمزيد من المعلومات عند الوصول إلى المرحلة الثانية وإن الأمانة قد وضعت خطة لاحتواء التكاليف استباقا لوقع الأزمة الاقتصادية علما بأن أولى التدابير قد اتخذت وهي الاقتطاع من التكاليف المتعلقة بالأسفار مما يحقق وفورات جمة لفائدة المنظمة. ثم أجاب عن السؤال المتعلق بمدى قدرة الويبو على تحمل عبء بناء قاعة مؤتمرات وقال إن الهدف من المرحلة الأولى هو الحصول على تقييم دقيق أي أدق من مبلغ ٦٠ مليون فرنك سويسري علما أن بإمكان الويبو تمويل ٥٠٪ من الاحتياطيات على أن يمول النصف الآخر من قرض تجاري يستهلك على مدة خمسين سنة كما ورد في الاقتراح. ورأى المدير العام أن الاقتراح قابل للتنفيذ ولكنه يستدعي بداهة أن يكون محل رصد مشدد ولا سيما لمراقبة تطور الوضع الاقتصادي والمالي أثناء الأشهر الستة المقبلة. وشدد على أن الوقت الراهن هو الفرصة الوحيدة لتشييد قاعة المؤتمرات لأن تشييدها لاحقا، إن رغبت الدول الأعضاء في ذلك، سيزيد من التكلفة من جراء افتتاح ورشة بناء من جديد.

١٤٠- وقال وفد إسبانيا إن الدراسة الهندسية لن تكون ضرورية إلا إذا شاءت الدول الأعضاء الموافقة على تشييد قاعة المؤتمرات وأشار إلى وجود علاقة محتمة بين القرار بإجراء الدراسة الآن وافتراض تشييد القاعة لاحقا ما دامت التكلفة في حدود معينة.

١٤١- وأعربت وفود بربادوس والصين وكوبا والسلفادور وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وباكستان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها الشديدة في احتواء تكلفة الدراسة قدر الإمكان محبذة أن تكون دون مستوى ٤,٢ مليون فرنك سويسري. واقترح وفد الولايات المتحدة طريقة ممكنة للمساعدة على تمويل الدراسة وهي العكوف عن إرسال الوثائق بالبريد إلى البلدان التي بإمكانها النفاذ إلى الوثائق عن طريق الإنترنت باعتبارها الأقل تكلفة من حيث الفعالية ورأى أن ذلك الاقتراح قد يحظى بموافقة معظم بلدان المجموعة باء.

١٤٢- *إن لجنة البرنامج والميزانية توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بما يلي:*

"١" الموافقة على رصد مبلغ قدره ٤,٢ مليون فرنك سويسري من احتياطيات الويبو في سنة ٢٠٠٩ لتسديد الأتعاب المرتبطة بإعداد ملف هندسي وتقني كامل لمشروع قاعة جديدة للمؤتمرات سيعرض على الدول الأعضاء لتنظر وتبت فيه في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ ("المرحلة الأولى") كما ورد في الفقرات من ٤٦ إلى ٤٨ الوثيقة WO/PBC/13/6(c)؛

"٢" والالتماس من الأمانة أن تواصل بحث إمكانيات تخفيض تكلفة الملف المذكور قدر الإمكان؛

"٣" والموافقة على اقتراح درس الملف الهندسي والتقني الكامل لمشروع قاعة جديدة للمؤتمرات والاقتراح المفصل بشأن التمويل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ والبت في ذلك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ ("المرحلة الثانية") كما ورد في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٣ من الوثيقة المذكورة.

(د) اقتراح لتنفيذ برامج معلوماتية لتحقيق الامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS): (المشتريات وإدارة الأصول ومتطلبات نظامية أخرى للامتثال للمعايير)

١٤٣- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/6(d).

١٤٤- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه للاقتراح كما هو مقدم. ولم يأخذ أي وفد آخر الكلمة.

١٤٥- إن لجنة البرنامج والميزانية توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بما يلي:

"١" الموافقة على اقتراح تنفيذ البرامج المعلوماتية وتعديلات النظام لتحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي الجديد ولائحته على النحو المبين في مرفق الوثيقة WO/PBC/13/6(d)؛

"٢" والموافقة على تخصيص مبلغ ٤ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري من احتياطي الأموال لهذا الغرض، يكون متاحا للاستخدام، مع ترحيل الأرصدة المعنية من فترة سنتين إلى أخرى، خلال مدة المشروع المتوقعة، على النحو المبين في الفقرة ٩ من الوثيقة المذكورة.

البند ١٢ من جدول الأعمال

آلية لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها

١٤٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/13/7.

١٤٧- وتحدث عن هذا البند من جدول الأعمال وفود الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) ومصر ونيجيريا وباكستان والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا.

١٤٨- وقدم الوثيقة المراقب المالي وقال إن الغرض منها هو تزويد الدول الأعضاء بمعلومات إضافية عن تنفيذ الآلية الجديدة والتوصية ببعض التحسينات على تلك الآلية. وأحال الوفود إلى الفصل الثاني من الوثيقة حيث يرد وصف التقدم المحرز في تنفيذ الآلية الجديدة. وعلّق على المسألة قائلا إن الالتزام ببعض أحكامها قد تأثر بتوقيت انتخاب المدير العام. وأعرب عن نيته تقديم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلى الدول الأعضاء بموازاة مع وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومضى يقول إن ذلك بمثابة وسيلة فعالة للحصول على تعليقات الدول الأعضاء وانطباعاتها. وأشار إلى أن الوثيقة قيد النقاش تستعرض أيضا جدولا زمنيا مؤقتا ومقترح لإعداد ميزانية ٢٠١٠-٢٠١١. والتمس من اللجنة الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة ١٢ والتي تدعو إلى إقرار الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بموازاة مع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مما يُعفي من إصدار الخطاب المعمم والاستبيان.

١٤٩- ووافق وفد باكستان (باسم مجموعة البلدان الآسيوية) كما هي مطروحة وشدد على الأهمية التي تعلقها المجموعة على تعزيز التواصل والمشاورات المنتظمة بين الأمانة والدول الأعضاء. وأضاف قائلا إن من الضروري الاحتفاظ بالاستبيان ووثيقة المدير العام نظرا إلى أهميتهما. وأشار الوفد أيضا إلى أن الجدول الزمني المقترح ضيق للغاية ورأى أن من الضروري للدول الأعضاء أن

تحظى بمزيد من الوقت لمناقشة الوثيقة والتشاور. وباختصار، أعرب الوفد عن رغبة المجموعة في استرجاع الآلية الأصلية واستكمالها بالمشاورات وتمديد الجداول الزمنية المقترحة.

١٥٠- وشارك وفد الجزائر (باسم مجموعة البلدان الأفريقية) مجموعة البلدان الآسيوية رأيها في الحفاظ على الآلية الراهنة ولا سيما الاستبيان. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تعتبر تلك المقاربة فعالة تساعد على تفادي الظروف الصعبة كما هو حال مبلغ ٨ مليون فرنك سويسري وقال إن المشاورات غير الرسمية لا تكفي وحدها. واقترح توزيع الاستبيان في موعد أقصاه منتصف فبراير/شباط وطرح اقتراح الميزانية على الدول الأعضاء في منتصف يونيه/حزيران. وحظيَ هذا البيان بتأييد كامل من وفدي نيجيريا وجنوب أفريقيا.

١٥١- ووضّح المدير العام الإطار الزمني لتقديم وثيقة الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وقال إن مشروع البرنامج والميزانية سيطرح على الدول الأعضاء في أبريل/نيسان وليس في أغسطس/آب.

١٥٢- وشارك وفد مصر وفد الجزائر موقفه وقال إن توزيع الاستبيان في منتصف فبراير/شباط هو الوسيلة الأكثر فعالية على الأرجح لنقل اهتمامات الدول الأعضاء ومشاغلها ومواقفها إلى الأمانة. وشدّد على أن من الضروري الاحتفاظ بالآلية الجديدة لأغراض إعداد وثائق البرنامج والميزانية في المستقبل وإن لم تكن تلك الآلية مناسبة للفترة القادمة.

١٥٣- وأيد وفد الاتحاد الروسي الوثيقة كما هي مقدمة وطلب تقديم كل الوثائق في المستقبل ضمن المهل وباللغات كلها، بما فيها اللغة الروسية.

١٥٤- إن لجنة البرنامج والميزانية توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل في ما يعنيه، بما يلي:

"١" الإحاطة علما بالتقدم المحرز في الآلية الجديدة وبتنفيذها، كما ورد وصفه في الفقرات من ٢ إلى ٨ من الوثيقة WO/PBC/13/7؛

"٢" والإحاطة علما بالجداول الزمنية التقديرية الواردة في الفقرة ١٣ من الوثيقة WO/PBC/13/7 بشأن عملية تقديم الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ووثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

"٣" والالتماس من الأمانة أن تدرج في الجداول الزمنية المذكورة توزيعَ رسالة معمّمة واستبيان على الدول الأعضاء في موعد أقصاه منتصف فبراير/شباط ٢٠٠٩، تدعوها إلى الإسهام في بيان الأولويات لأغراض وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

البند ١٣ من جدول الأعمال

اعتماد التقرير

١٥٥- ناقشت لجنة البرنامج والميزانية ملخصا يحتوي على القرارات المتخذة (انظر فقرات القرارات أعلاه) واعتمدت النص بعد تعديله وكما هو وارد في الوثيقة A/46/10.

البند ١٤ من جدول الأعمال

اختتام الدورة

١٥٦- اختتمت الدورة أعمالها.

[تلي ذلك المرفقات]

ANNEX I

المرفق الأول

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA)

Glaudine MTSHALI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva, Permanent Representative, Geneva

Johan VAN WYK, Counselor (Economic Development), Permanent Mission, Geneva

Susanna CHUNG (Ms), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Idriss JAZAIRY, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Boualem CHEBBIHI, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Hayet MEHADJI (Mme), secrétaire diplomatique, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Reinhard SCHWEPPE, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Li-Feng SCHROCK, Senior Ministerial Counsellor, Federal Ministry of Justice, Berlin

Udo FENCHEL, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Alberto J. DUMONT, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Ernesto MARTÍNEZ GONDRA, Ministro, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Inés Gabriela FASTAME (Srta.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

BANGLADESH

Debapriya BHATTACHARYA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Muhammed Enayet MOWLA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Corlita BABB-SCHAEFER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BELARUS

Leonid VORONETSKY, Director-General, National Center of Intellectual Property, Minsk

Zhanna G. KUZNETSOVA (Mrs.), Head, Finance Department, National Center of Intellectual Property, Minsk

Zakhar NAUMOV, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Roberto CARVALHO DE AZEVEDO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Paulo ESTIVALLET DE MESQUITA, Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Cristiano FRANCO BERBERT, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Dobrinka Dyankova DOBREVA, Director, Marks and Geographical Indications Directorate, Patent Office of the Republic of Bulgaria, Sofia

Nadia KRASTEVA (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Daniela TODOROVA (Ms.), Senior Expert, Administrative Services and Financial Directorate, Patent Office of the Republic of Bulgaria, Sofia

CANADA

Stéfan BERGERON, Policy Analyst, International and Regulatory Affairs, Canadian Intellectual Property Office

Sophie GALARNEAU (Ms), Senior Trade Policy Officer, Information and Technology Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa

Darren SMITH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Mario MATUS, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Maximiliano SANTA CRUZ, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

CHINE/CHINA

LU Guoliang, Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHAO Chun Zhi (Mrs.), Deputy Director, Trademark Office, State Administration of Industry and Commerce (SAIC), Beijing

ZHANG Yaning (Mrs.), Project Administrator, International Organizations Division, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Clemencia FORERO UCROS (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Martha Irma ALARCÓN LÓPEZ (Mrs.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

CROATIE/CROATIA

Željko TOPIĆ, Director General, State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia

CUBA

Félix José BELL RODRÍGUEZ, Vice-Director, Industrial Property Office, Havana

Clara Amparo MIRANDA VILA (Mrs.), Head, Trademarks Department, Industrial Property Office, Havana

Fidel Ortega PÉREZ, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Alina ESCOBAR DOMINGUEZ (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉGYPTE/EGYPT

Hisham BADR, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ahmed Ihab Gamal EL DIN, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohamed GAD, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mervat Mohamed Mohamed FARGHALY (Mrs.), Ministry of Scientific Research, Academy of Scientific Research and Technology, Egyptian Patent Office, Cairo

ESPAGNE/SPAIN

Borja MONTESINO, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Alberto CASADO CERVIÑO, Director General, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Angel SASTRE DE LA FUENTE, Secretario General, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Javier A. MORENO RAMOS, Director, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Victoria DAFAUCE MENÉNDEZ (Sra.), Jefe, Servicio de Relaciones Internacionales OMPI-OMC, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

Gerardo PENAS GARCIA, Vocal Asesor, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Tõnis NIRK, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Katrin SIBUL (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Paul SALMON, Senior Counsel, Office of Intellectual Property Policy and Enforcement, United States Patent and Trademark Office, Department of Commerce

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Rights Attaché, Permanent Mission, Geneva

Otto VAN MAERSSEN, Economic Affairs Counselor, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Boris SIMONOV, Director General, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Natalia R. AGEENKO (Mrs.), Director of Financial Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Mikhail Yu. FALEEV, Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow
Anatoly BASHKIN, Senior Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Dmitry GONCHAR, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Stepan KOUZMENKOV, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Jean-Baptiste MATTÉI, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Christophe GUILHOU, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Benjamine VIDAUD-ROUSSEAU (Mme) conseiller, Organisations internationales, Institut National de la Propriété Intellectuelle

Luise BURDLOFF (Mme), Sous-direction des affaires économique, Transport, tourisme, développement industriel, propriété intellectuelle et métrologie, Direction des Nations Unies et des Organisations internationales, Ministère des affaires étrangères et européennes

Albert ALLO, conseiller, Affaires financières, Mission permanente, Genève

Delphine LIDA (Mme), conseillère, Affaires économiques et développement, Mission permanente, Genève

GRÈCE/GREECE

Franciscos VERROS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Michel Christos DIAMESSIS, Minister Plenipotentiary, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

George PAPADATOS, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nikos BEAZOGLOU, Economist Expert, Ministry of Development, Athens

Evangelina GKRIMPA (Ms.), Direction of Commercial and Industrial Property, General Secretariat of Commerce, Ministry of Development, Athens

Stella KYRIAKOU (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

HONGRIE/HUNGARY

Márta POSTEINER-TOLDI (Mrs.), Vice-President, Hungarian Patent Office, Budapest

Roberta PÁL (Ms.), Deputy Head, Industrial Property Law Section, Hungarian Patent Office, Budapest

INDE/INDIA

Ajay SHANKAR, Secretary, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Swashpawan SINGH, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rajiv K. CHANDER, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Thannickal Chacko JAMES, Director, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, New Delhi

Nutan Kapoor MAHAWAR (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Hossein Ali AMIRI, Head, Registration Organization of Deeds and Property of Islamic Republic of Iran. Tehran

Mohammad Hassan KIANI, Director General, Industrial Property Office, Tehran

Yazdan NADALIZADEH, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Fabrizio MAZZA, Cousellor, Ministry of Foreign Affairs, Rome

Augusto MASSARI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Stefania BENINCASA (Mrs.), Head, International and Community Trademarks Department, Italian Office of Trademarks and Patents, Ministry of Economic Development, Rome

Marcus Giorgio CONTE, Head, General Affairs Service, Italian Patent and Trademark Office, Ministry of Economic Development, Rome

Gabrielle RUSCALLA, Intern, Economic and Trade Sector, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Shintaro TAKAHARA, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office, Tokyo

Takao TSUBATA, Deputy Director, International Affairs Division, Japan Patent Office, Tokyo

Akiteru MIKAMI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Kenichiro NATSUME, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kiyoshi SAITO, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Abzal SAPARBEKULY, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KENYA

James OTIENO ODEK, Managing Director, Kenya Industrial Property Institute, Nairobi

Nilly KANANA, First Secretary (Legal Affairs), Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Ulan MELISBEK, Director, State Patent Service of the Kyrgyz Republic

MAROC/MOROCCO

Mohammed El MHAMDI, conseiller, Mission permanente, Genève

Anas ALAMI-HAMEDANE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Luis Alfonso DE ALBA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Mabel GÓMEZ OLIVER (Sra.) Embajadora, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente, Ginebra

José Ramón LORENZO DOMÍNGUEZ, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Maria Victoria ROMERO CABALLERO (Sra.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Gustavo Adolfo TORRES, Asesor, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Olusegun A. ADEKUNLE, Director, Planning Research and Statistics, Nigerian Copyright Commission

Ositadinma ANAEDU, Minister, Permanent Mission, Geneva,

I. E. NWOSU, Minister, Permanent Mission, Geneva

Maigari Gurama BUBA, Counselor, Trade Office, Permanent Mission, Geneva

OMAN

OUGANDA/UGANDA

Banjamin Wako MUKABIRE, Economic Affairs Officer, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Syed Ali Asad GILLANI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Yousaf Rehan HAFIZ, Permanent Mission, Geneva

PAYS-BAS NETHERLANDS

Boudewijn J. VAN EENENNAAM, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva,

Susana TERSTAL (Ms), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Irene KNOBEN (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Erlinda F. BASILIO (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Denis Y. LEPATAN, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Maria Teresa C. LEPATAN (Mrs.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Liezel J. FERNANDEZ (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Grazyna LACHOWICZ (Ms.), Head, International Cooperation Unit, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw

Malgorzata CICHUCKA (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

LEE Kangmin, Director, International Organization Team, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

CHOI In Sun, Senior Deputy Director, International Organization Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

PARK Seong-Joon, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Luděk CHURÁČEK, Director, Economic Department of the Industrial Property Office, Prague

Petr BAMBAS, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Andrea PETRÁNKOVÁ (Mrs.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Petra MYSAKOVÁ, Diplomatic Assistant, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Doru-Romulus COSTEA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva, Permanent Representative, Geneva

Rodica PÂRVU (Mrs.), Director General, Romanian Office for Copyright, Bucharest

Irina VĂLEANU (Mrs.), Director, Finance Directorate, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Narcisa SANDULESCU (Ms.), Head of Human Resources Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Adina-Laura NICHIFOR (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Ian DUDDY, Head of International Institutions, UK Intellectual Property Office

Andrew FELDON, Intellectual Property Policy Directorate, Intellectual Property Office, Newport

Kate JONES (Mrs.), Legal Adviser, Permanent Mission, Geneva

Thomas GOODWIN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Nathaniel WAPSHERE, Second Secretary (Specialized Agencies), Permanent Mission, Geneva

Theresa MCGRATH (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

SINGAPOUR/SINGAPORE

Karen Tan (Ms.), Permanent Representative (WTO), Permanent Mission, Geneva

Jaya RATNAM, Deputy Permanent Representative (WTO), Permanent Mission, Geneva

LIEW Lin Lin (Ms.), Second Secretary (WTO), Permanent Mission, Geneva

Pai Ching KOONG, (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), Conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

Marc BRUCHEZ, Collaborateur diplomatique, Direction politiques, Section organisations internationales et politique d'accueil, Département fédéral des affaires étrangères, Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Supavadee CHOTIKAJAN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Mohamed Abderraouf BDIOUI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Yeşim BAYKAL (Ms.), Legal Advisor, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Mykola PALADIY, Chairman, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

Olena SHCHERBAKOVA (Ms.), Head, European Integration and International Cooperation Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Ministry of Education and Science, Kyiv

Nataliia UDOVYTSKA (Mrs.), Head, Financial-Administrative Division, State Department of Intellectual Property (SDIP), Kyiv

Roksolyana GUDZOVATA (Mrs.), Chief Specialist, European Integration and International Cooperation Division, State Department of Intellectual Property of Ukraine, Kyiv

Yevgenia BACHYSH (Mrs.), Head, International Scientific Center, State Institute of Intellectual Property of Ukraine, Kyiv

Yuriy PANASIUK, Deputy Head, Trade and Economic Mission, Permanent Mission to the United Nations, Geneva

URUGUAY

Maria Cristina DARTAYETE (Sra.), Director, MIEM, DNPI, Montevideo

Lucia TRUCILLO (Mrs.), Minister, Permanent Mission, Geneva

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DE)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

ZAMBIE/ZAMBIA

Anessi M. BANDA-BOBO (Mrs.), Registrar, Patents and Companies Registration Office, Lusaka

Mathias DAKA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

ALBANIE/ALBANIA

Agim PASHOLLI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Karen TAN (Ms.), Acting Director, International Policy Section, IP Australia, Woden ACT

Miranda BROWN (Mrs.), Minister Counsellor and Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Steve THOM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Christina KOKKINAKIS (Mrs.), Deputy Permanent Representative, Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Markus WEIDINGER, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Robert ULLRICH, Head, Legal Department C, Austrian Patent Office, Vienna

BAHRAÏN/BAHRAIN

Budoor AHMED, Diplomatic Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ammar RAJAB, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Monique PETIT (Mme), attaché, Office de la propriété intellectuelle, Service public fédéral, économie, P.M.E., classes moyennes et énergie, Bruxelles

Michèle DENEFFE (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

Maim AKIBOU, Charge d'affaires a.i., Permanent Mission, Geneva

Yao AMOUSSOU, premier conseiller, Mission permanente, Genève

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Emina KECO- ISAKOVIĆ (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ljubica PERIĆ (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BOTSWANA

Mabedi T. MOTLHABANI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO/BURKHINA FASO

Judith ZERBO, attaché d'ambassade, Mission permanente, Genève

BURUNDI

Alain Aimé NYAMITWE, premier conseiller, Mission permenente, Genève

CONGO

Fernande MVILA(Mme) conseiller, Mission permanente, Genève

COSTA RICA

Laura THOMPSON (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Carlos GARBANZO, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Tiémoko MORIKO, conseiller, Mission permanente, Genève

DANEMARK/DENMARK

Anja M. BECH HORNECKER (Ms.), Special Legal Adviser, International Affairs, Danish Patent and Trademark Office

DJIBOUTI

Djama M. ALI, conseiller, Mission permanente, Genève

El SALVADOR

Francisco Alberto LIMA MENA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Martha Evelyn MENJIVAR CORTEZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Mauricio MONTALVO, Ambassador. Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Luis VAYAS VALDIVIESO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ETHIOPIE/ETHIOPIA

Fisseha YIMER, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Allehone Mulugeta ABEBE, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YUGOSLAV DE MACÉDONIE/EX-YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Biljana TASEVSKA (Mrs.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Martti ENÄJÄRVI, President, National Board of Patents and Registration, Helsinki

Mikael LÅNGSTRŐM, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GHANA

Kwabena BAAH-DUODU, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Loretta ASIEDU (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

HAÏTI/HAITI

Pierre Mary-Guy SAINT-AMOUR, conseiller, Mission permanente, Genève

INDONESIE/INDONESIA

Gusti Agung Wesaka PUJA, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Yasmi ADRANSYAH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Dáithí O'CEALLAIGH, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Brian HIGGINS, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Ron ADAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Helena BOKHUROVICH (Ms.), Adviser, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Ieva DREIMANE (Miss), First Secretary, Permanent Mission

LIBAN/LEBANON

Nasla RIACHI ASSAKER (Mrs.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ahmad ARAFA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Hani CHAAR, Adviser, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Rimvydas NAUJOKAS, Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

MADAGASCAR

Olgatte ABDOU (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

MAURICE/MAURITIUS

Tanya PRAYAG-GUJADHUR (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Robert FILLON, Ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente Genève

Carole LANTERI (Mlle), représentant permanent adjoint, Mission permanente Genève

Gilles REALINI ,Troisième secrétaire, Mission permanente Genève

MONTÉNÉGRO/MONTENEGRO

Pavle BOJIC, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MOZAMBIQUE

Miguel Raoúl TUNGADZA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NEPAL

Dinesh BHATTARAI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva, Permanent Representative, Permanent Mission to the United Nations, Geneva

Ravi BHATTARAI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the United Nations, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Gry Karen WAAGE (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Ivan VERGARA, Counsellor, Permanent Mission (WTO), Geneva

PARAGUAY

Rigoberto GAUTO VIELMAN, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Alejandro NEYRA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Elpídio SANTOS, Director of Organization and Management, National Institute of Industrial Property, Ministry of Economy and Innovation, Lisbon

José Guedes de SOUSA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Hiam DIAB, Head, Department of International Registration, Directorate for Commercial and Industrial Property, Ministry of Economy and Trade, Damascus

Samir HASAN, Assistant Head, Trademark Office, Directorate for Commercial and Industrial Property, Ministry of Economy and Trade, Damascus

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO

Fidèle SAMBASSI KHAKESSA, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/THE REPUBLIC OF MOLDOVA

Tatiana CERTAN (Mrs.), Chief Accountant, Economy and Finance Directorate, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

Alexandru LUTCAN, Head, Economy and Statistics Division, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

SOK Jong Myong, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano M. TOMASI, Archevêque, Nonce Apostolique, Observateur permanent, Mission permanente, Genève

Anne-Marie COLANDRÉA (Mlle), attaché-conseiller juridique, Mission permanente, Genève

Caroline DURIAUX (Mlle.) membre, Mission permanente, Genève

SERBIE/SERBIA

Slobodan VUKČEVIĆ, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva,

Jelisaveta DJURIČKOVIČ-TUVIČ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Nagat ELTAIYB ALMARDY (Ms.), Representative, Federal Council for Literary and Artistic Works, Ministry of Culture and Youth and Sports, Khartoum

Salma MOHAMED ABDELMAGID OSMAN (Mrs.), Official, Ministry of Culture, Khartoum

SRI LANKA

Manorie MALLIKARATCHY (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Patrick ANDERSSON, Swedish Patent and Registration Office, Stockholm

TCHAD/CHAD

Ndabe Mandagua DJIMASBEYE (Mme), Conseiller économique, Mission permanente, Genève

TOGO

Kokou KPAYEDO, Ministre conseiller, Mission permanente, Genève

YÉMEN/YEMEN

Ibrahim S. AL-ADOOFI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fawaz AL-RASSAS, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Garikai KASHITIKU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

III. VÉRIFICATEUR EXTERNE DE L'OMPI/ EXTERNAL AUDITOR OF WIPO

Kurt GRÜTER, directeur du contrôle fédéral des finances de la Confédération suisse, Berne

Denys NEIER, vérificateur externe, Contrôle fédéral des finances de la Confédération suisse, Berne

David REBER, vérificateur externe, Contrôle fédéral des finances de la Confédération suisse, Berne

IV. COMITÉ D'AUDIT DE L'OMPI/ WIPO AUDIT COMMITTEE

Khalil Issa OTHMAN	Chair
Pieter ZEVENBERGEN	Vice-Chair

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chairman:	Christophe GUIHOU (France)
Vice-présidents/Vice-Chairmen:	Mohammed GAD (Égypte/Egypt) Li Lin LIEW (Ms.), (Singapour/Singapore)
Secrétaire/Secretary:	Philippe FAVATIER (OMPI/WIPO)

VI. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Philippe PETIT, vice-directeur général/Deputy Director General

Philippe FAVATIER, directeur financier (contrôleur), Département de la gestion des finances, du budget et du programme/Chief Financial Officer (Controller), Department of Finance, Budget and Program Management

Magdolna BONA (Mme/Mrs.), chef, Section du budget, Département de la gestion des finances, du budget et du programme /Head, Budget Section, Department of Finance, Budget and Program Management

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

A

ويبـــو

WO/PBC/13/1

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٨/١٢/١٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، في ١٠ و١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨

جدول الأعمال

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبي الرئيس

٣- اعتماد جدول الأعمال
انظر هذه الوثيقة.

٤- تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والاشتراكات المتأخرة في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨
انظر المنشور FMR/2006-2007 والوثيقة WO/PBC/13/2.

٥- تقريران لمراجع الحسابات الخارجي

البناء الجديد
انظر الوثيقة WO/PBC/13/8.

الجرد
انظر الوثيقة WO/PBC/13/9.

٦- عرض رئيس لجنة التدقيق عن دورة اللجنة العاشرة والحادية عشرة
(عرض شفهي)

٧- تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
انظر الوثيقة WO/PBC/13/3.
ملخص تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
انظر الوثيقة WO/PBC/13/3(a).
تقارير أداء كل برنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
انظر الوثيقة WO/PBC/13/3(b).

٨- تقرير المدقق الداخلي
(عرض شفهي)

٩- وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
انظر الوثيقة WO/PBC/13/4.

١٠- تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد
انظر الوثيقة WO/PBC/13/5.

١١- اقتراح بشأن استخدام الأموال الاحتياطية المتوافرة
انظر الوثيقة WO/PBC/13/6.
اقتراح لتحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية
انظر الوثيقة WO/PBC/13/6(a).
الميزانية والتمويل لمشروع البناء الجديد: تحديث وإحكام
انظر الوثيقة WO/PBC/13/6(b).
اقتراح بشأن قاعة جديدة للمؤتمرات
انظر الوثيقة WO/PBC/13/6(c).
اقتراح لتنفيذ برامج معلوماتية لتحقيق الامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS): (المشتريات وإدارة الأصول ومتطلبات نظامية أخرى للامتثال للمعايير)
انظر الوثيقة WO/PBC/13/6(d).

١٢- آلية لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها
انظر الوثيقة WO/PBC/13/7.

١٣- اعتماد التقرير

١٤- اختتام الدورة

[نهاية الوثيقة]

[يلي ذلك المرفق الثالث]

ANNEX III

المرفق الثالث

بيان مراجع الحسابات الخارجي

(مدير مكتب الاتحاد السويسري الفدرالي لمراجعة الحسابات، برن)

سيدي الرئيس،

تسلمتم تقاريرنا الثلاثة المرفقة بالوثيقة WO/PBC/13/8 والوثيقة WO/PBC/13/9. وأود أن أُدلي بتعليقات مختصرة على التوصيات التي أعتبرها مهمة. ففيما يخص التقرير المتعلق بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بشأن الاتحادات، فقد رفعت عددا من التوصيات بشأن توزيع التكاليف. ومع أن توزيع التكاليف قد تم بالاستناد إلى التوزيع المطبق على الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإن المعايير المطبقة على ميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تختلف، وقد أدى ذلك إلى تغيير في أساليب المحاسبة لميزانية فترة السنتين اللاحقة. وقد كان الغرض من التغيير ضمان مزيد من الوضوح في معايير توزيع التكاليف وتمكين الاتحادات من المساهمة بفعالية. ولمّا كانت هذه المعايير أصدق تعبيرا اليوم، فإن فريقي قد قارن توزيع التكاليف في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على أساس المعايير القديمة والمعايير الجديدة. ويمكن الاطلاع على وقع المعايير الجديدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على مبلغ احتياطيات مختلف الاتحادات في الجدول الوارد في الفقرة ٤٥ من تقريري. وفي ضوء التدقيق الذي أجريناه للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أود أن أشجع الويبو على الاستمرار في تكييف الأساس المعتمد عليه لتوزيع التكاليف بما يضمن توزيعا يمتثل أكثر إلى تبويب التكاليف قدر الإمكان بحيث يمكن تخصيصها من باب أول ومن باب ثان فيتيسر للمعايير أن تبقى ثابتة في مختلف الحالات الممكنة من خلال تطبيق عوامل التشبيه.

إن توزيع المهمات بالأسلوب الجديد المحدد في النظام المالي الجديد النافذ منذ الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ يُعزّز القدرة على مطالعة الوثائق الواردة من عدد أكبر من المستخدمين كما يخفف من مركزية بعض المهمات المتصلة بالرقابة. ويعني ذلك تدفقا أكبر من المعلومات في المنظمة. ولذا، فإنني أحث الويبو على مواصلة جهودها الرامية إلى تكييف أنظمة معلوماتها مع مراعاة المتطلبات الضاغطة نتيجة إعمال النظام المالي الجديد ومعايير المحاسبة الجديدة وذلك في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بتقريري الثاني الخاص بتشييد المبنى الإداري الجديد، لديّ هنا أيضا عدد من التوصيات. فقد أوصيت في تقريري السابق بتحسين توزيع المسؤوليات مع مراعاة عدد الوظائف المعتزم إنشاؤها ولا سيما وظيفة منسق المشروع. وقد ركزت أيضا على الخطر الجسيم من سلوك طريق مسدود إذا ما لم تُتخذ القرارات في موعدها المناسب. وفي ضوء ذلك أوصيت بزيادة الاحتياطيات المرصودة للنفقات الطارئة والنثرية في ميزانية المشروع المالية لتصبح ٧,٨ مليون فرنك سويسري بعد أن كانت ٠,٩ مليون فرنك سويسري. ومن شأن ذلك أن يعزز المسؤوليات المالية الواقعة على لجنة البناء ويمكنها من العمل بمزيد من الفعالية واتخاذ قراراتها بسرعة. وفي ختام هذا التدقيق، لم توضع هذه التوصيات بعد موضع التنفيذ. وقد ذكّرت أيضا بالحاجة إلى إنشاء وظائف لأداء المهمات الرئيسية المقترنة بالمشروع وإنشاء نظام لأغراض النفقات النثرية والطارئة في ميزانية المشروع تفاديا لأي إخلال بالقرارات الضرورية لتقدمه. وعلاوة على ذلك، فإنني أعتقد أن من الضروري للأمانة أن ترفع إلى الدول الأعضاء في أقرب فرصة ممكنة ميزانية مالية معدلة لمشروع البناء. وفي الختام، فإني أدعو الويبو إلى اعتماد نظام لتبليغ التكاليف إلى لجنة البناء. فنظام رصد

التكاليف الذي وضعته قيادة المشروع مختص أكثر بالالتزامات والنفقات المتعلقة به. ومن الضرورة المحتمة إذن أن يتولى منسق الفريق الداخلي مقارنة الدفاتر بانتظام مع قيادة المشروع وإدارة الشؤون المالية ويرفع التقارير إلى لجنة البناء. وهكذا تكون لجنة البناء على اطلاع تام بوضع مآل الالتزامات في الميزانية المالية المعدلة. ومن الحكمة أيضا رفع تقرير بالتكاليف ضمن تقرير قيادة المشروع إلى اللجنة ذاتها.

أنتقل الآن إلى تقريري الثالث والأخير المتعلق بالتدقيق في مجال إدارة قوائم الجرد. إن الفحص الذي أُجريَ في هذا التقرير قد أُجريَ أيضا في منظمتين أخريين أُشرف على التدقيق فيهما وهما الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد العالمي للبريد. والغرض من التدقيق كان مقارنة بين مختلف النتائج المحققة. وللتمكن من إجراء هذه المقارنة بفعالية، تقرر أن يقتصر التدقيق على جرد الأثاث وجرد تكنولوجيا المعلومات. وهما الجردان الوحيدان اللذان يمكن مقارنتهما بين منظمة وأخرى بالنظر إلى الأهمية والمستويات. وكانت نتيجة المقارنة أن جودة إدارة قوائم الجرد في الويبو تحتاج إلى بعض التحسين وتبين توصيتي أن من الضروري استدراك القصور في هذا المجال. ولا بد من إنجاز قدر كبير من العمل لضمان امتثال الإجراءات للممارسة الجيدة وتحسين الفعالية من حيث التكلفة والفوائد الممكن تحصيلها بفضل إدارة قوائم الجرد. وبانتظار تطبيق معايير المحاسبة الجديدة، فإني أحث الويبو على اتخاذ التدابير الضرورية التي تمكنها من إجراء الجرد ومن تحديد جميع قوائم الجرد في سياق المعايير المحاسبية الجديدة التي تكتسي أهمية فائقة. ولعل من المناسب أيضا أن تمتثل لوائح المنظمة الداخلية بالكامل لتلك المعايير المحاسبية.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أعبر عن امتناني للمدير العام وجميع الموظفين لما أبدوه من تعاون ممتاز وللمعلومات التي تسلمتها. وإليكم أيضا سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، أيها المندوبون الموقرون، أمدُّ شكري لانتباهكم إلى عملنا وتقرير المدققين. وبطبيعة الحال، فإني على استعداد لأجيب عن أي أسئلة قد تودون طرحها.

[يلي ذلك المرفق الرابع]

ANNEX IV

المرفق الرابع

عرض رئيس لجنة التدقيق عن الدورة العاشرة والحادية عشرة للجنة التدقيق

بيان السيد خليل عيسى عثمان
رئيس لجنة الويبو للتدقيق

سيدي الرئيس،

يسرني أن أقدم بالنيابة عن لجنة التدقيق تقريرَي عن الاجتماعين العاشر والحادي عشر اللذين عقدا في أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ كما وردا في الوثيقتين WO/AC/10/2 وWO/AC/11/2 وهما موزعتان عليكم كما فهمت.

ولكن قبل أن أبدأ ذلك، أود أن أشير إلى أن تقارير اجتماعاتنا السابعة والثامنة والتاسعة التي انعقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ وفبراير/شباط ومايو/أيار ٢٠٠٨ لم تُرفع إلى لجنة البرنامج والميزانية ولم تنظر فيها اللجنة لأنها لم تنعقد منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. ومع ذلك، فإن التقارير الثلاثة (الوثيقة WO/GA/36/9) قد رُفعت إلى الجمعية العامة للويبو في دورتها السادسة والثلاثين التي انعقدت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، علما بأن الجمعية قد اكتفت بالإحاطة علما بالتقارير. ويرد بياني أمام الجمعية العامة حول تلك التقارير الثلاثة في المرفق الثالث لتقرير اجتماعنا العاشر (الوثيقة WO/AC/10/2).

وبالعودة إلى اجتماعينا العاشر والحادي عشر، أود أن أبدأ بالتقييم الشامل وبرنامج التقويم الاستراتيجي.

فقد أقرت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين توصية اللجنة بأن تتولى أمانة الويبو إعداد برنامج شامل للتحسينات المؤسسية وفقا للأولوية التي أوصى بها الخبير الاستشاري الخارجي (شركة برايس- ووترهاوس- كوبرز) وكما أقرتها الأمانة وأن تعدّ الأمانة خريطة طريق لتنفيذ ذلك البرنامج.

وقد أشارت الأمانة إلى أمرين رئيسيين يعيقان تنفيذ قرار الجمعية، أحدهما الفترة الانتقالية المؤدية إلى انتخاب مدير عام جديد والثاني الافتقار إلى بعض المهارات والاختصاصات داخل الأمانة. وتعي اللجنة تلك القيود والصعوبات. ولذا، فلم يتحقق قدر كبير من التقدم في تنفيذ المبادرات، بما فيها برنامج التحسينات المؤسسية، عدا استكمال النظام المالي الجديد ولائحته بنجاح.

ومع انتهاء الفترة الانتقالية، فقد أجرت اللجنة حوارا مثمرا مع المدير العام الجديد في الاجتماعين العاشر والحادي عشر (من ٦ إلى ٩ أكتوبر/تشرين الأول ومن ١ إلى ٤ ديسمبر/كانون الأول). وحضر ممثلون عن اللجنة المشاورات غير الرسمية بين المدير العام والدول الأعضاء يومي ٢١ و٣٠ أكتوبر/تشرين الأول.

وأثناء تلك الاجتماعات، ولا سيما أثناء اجتماعاته مع لجنة التدقيق، قدم المدير العام، من ضمن ما قدمه، إعداداته لخطة استراتيجية معدلة وتقويم استراتيجي.

وفي اجتماعنا الذي انعقد في الأسبوع الماضي، أخطر المدير العام اللجنة بأن الأمانة قد استعاضت عن برنامج التحسينات المؤسسية ببرنامج التقويم الاستراتيجي. وأكد للجنة أن من المعتزم تضمين إطار البرنامج الخاص بالتقويم الاستراتيجي ما هو وجيه من الملاحظات والتوصيات الواردة في التقييم الشامل الذي أجراه الخبير الاستشاري الخارجي، على أن يتم ذلك في الوقت المناسب.

إن اللجنة تثمِّن إلى حد كبير ما قدمه المدير العام من عروض وأجراه من مناقشات لاحقة معنا في هذا الشأن وفي مسائل أخرى. وهي مبادرة طيبة من جانب السيد غري ونرحب بها. وستستمر اللجنة في متابعة التقدم المحرز في التخطيط لبرنامج التقويم الاستراتيجي وتنفيذه.

مشروع البناء الجديد

إن مشروع البناء الجديد مثل جيد للتفاعل البنّاء بين الأمانة وقيادة المشروع من جهة ولجنة التدقيق من جهة أخرى. فالوثائق تعدّ في وقت مبكر بما فيه الكفاية والتوصيات المتعلقة عامة بشؤون الميزانية والتدقيق في التكاليف فضلا عن دراسات المخاطر التي أعدتها الأمانة وقيادة المشروع تنفذ بشكل متسق.

وقد استعرضت اللجنة في اجتماعها الحادي عشر تقرير التدقيق الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ والذي تناول المخاطر الرئيسية المتعلقة بمشروع البناء الجديد. وقد خلُص ذلك التقرير من ضمن ما خلُص إليه إلى أن قدرة الأمانة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لا تزال قضية عالقة وأن توثيق المعلومات وأمنها فيما يتعلق بتعيين المقاول العام ليست بالأمر المرضي. وقد أحيطت اللجنة علما بأن تحقيقا يجري حاليا في طريقة تداول المعلومات. وستستمر اللجنة في الاطلاع على التقدم المحرز في هذا الشأن.

تقرير أداء البرنامج وتقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تيسيرا للمناقشات حول الميزانية والأداء وضمانا لمعلومات أفضل تقدم إلى جميع الجهات المعنية الرئيسية في مجالي المحاسبة والشفافية، فقد أوصت اللجنة بأن يقدَّم كل من تقرير الإدارة المالية بوصفه أداة للتأكد من الانتظام وتقرير أداء البرنامج بوصفه تحليلا لأداء المنظمة في الوقت ذاته إلى اللجنة قبل رفعهما معا إلى لجنة البرنامج والميزانية.

وفيما يخص تقرير الإدارة المالية، فقد أوصت اللجنة بأن يركز التقرير على أهم التغيرات في استخدام الميزانية مقارنة بالميزانية الأصلية والمعدلة بأسلوب التحليل، أي ما هي الأهداف الأصلية وما هي التعديلات المدخلة عليها وما هي النتائج المحصلة.

والتمست اللجنة في اجتماعها الحادي عشر من الأمانة أن تعدَّ تقريرا مرحليا يشرح البنية المعتمدة لرفع تقارير الأداء إلى الجهات المعنية ومواعيد رفعها من جهة وبوصفها أداة لمراقبة البرامج على المستوى الداخلي من جهة أخرى، وأن ترفع التقرير إلى اللجنة في موعد يسمح لها بالنظر فيه في اجتماعها المقبل في مارس/آذار ٢٠٠٩.

التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

استمرت اللجنة في تقييم خطط الشعبة واستخدام مواردها والتقدم في تنفيذ توصياتها الداعية إلى تعزيز الانضباط في نقل المعلومات عن استخدام الموارد وتعزيز فعالية استخدامها.

وتتبعت اللجنة أيضا إنشاء نظام للأخلاقيات في الويبو وقررت استعراض هذه المسألة في اجتماعها المقبل في مارس/آذار ٢٠٠٩ في بند منفصل بعنوان "الأخلاقيات والكشف المالي في الويبو". وتتوقع اللجنة تقريرا من اللجنة في هذا الشأن.

وبعد أن اطلعت اللجنة على عمل الشعبة فقد وقفت على مفهوم نظام كامل للرقابة الداخلية على الوظائف وتطبيق النظام. وقد استخلصنا من ذلك وجود حاجة ملحة إلى إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية في الويبو باعتماد مقاربة شاملة لحسن التدبير والأخلاقيات والإدارة والإشراف وتقييم المخاطر والرصد والمساءلة والامتثال. فالفراغ الذي تعاني منه الويبو في هذا الصدد يجعلها عرضة للمخاطر. ولذا، أوصت اللجنة الأمانة بأن تعمل على تحديد نظام مناسب للرقابة الداخلية وتضع ذلك النظام لفائدة الويبو.

وعلاوة على ما سبق، استعرضت اللجنة مشروع مواصفات لدراسة تقييمية للفراغ الرقابي على المستوى الداخلي. ولاحظت أن خطة الدراسة قد تمحورت أساسا على الرقابة المالية ولم تشمل مختلف جوانب الرقابة على البرامج التي تندرج ضمن عمل المنظمة. وفي ظل بند منفصل من جدول أعمالها، قررت اللجنة تناول مجموعة من القضايا تحت عنوان "نظام الرقابة الداخلية". وإننا ننتظر وثيقة من الأمانة تبين موقفها من هذا الموضوع.

تقارير التدقيق الداخلي

استعرضت اللجنة في اجتماعها الذي انعقد في الأسبوع الماضي ثلاثة تقارير للتدقيق الداخلي. وقد سبق لي أن أشرت إلى التقرير المتعلق بالمخاطر الرئيسية المتعلقة بمشروع البناء الجديد.

وأما التقرير الثاني فيتناول المشتريات. وقد أسرَّ اللجنة أن تلاحظ أن شعبة المشتريات والعقود قد بدأت العمل على بعض التوصيات الصادرة في اجتماعها التاسع. وقد أوصت اللجنة في اجتماعها الحادي عشر الذي انعقد في الأسبوع الماضي بأن يتولى مكتب المستشار القانوني وشعبة إدارة الموارد البشرية إعداد "مدونة عامة للسلوك والمعايير الأخلاقية والمهنية لدى موظفي الويبو" وكذلك "مدونة سلوك لموظفي الويبو العاملين في مجال المشتريات" للنظر في المدونتين. وكان من المطلوب بوجه خاص إصدار "مدونة سلوك موظفي الويبو العاملين في مجال المشتريات" بموجب تعميم داخلي.

وتناول التقرير الثالث الأمن والأعمال في مجال المعلوماتية. وما برحت اللجنة تتناول القضايا المتعلقة بالمعلوماتية منذ اجتماعها السابع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. ولم تتسلم حتى اليوم ردود الأمانة على ملاحظات اللجنة وتوصياتها في اجتماعها السابع. وإننا متأكدون من أن تلك الردود سترفع إلى اللجنة في أقرب فرصة.

وأحاطت اللجنة علما بقلق كبير بالقصور الخطير المتعلق بالمعلوماتية حسب ما حددته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تقريرها والذي قد يحدث وقعا سيئا جدا على أعمال المنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أخطر المسؤول عن تكنولوجيا المعلومات اللجنة بأن التقرير لا يحتوي على جديد ولا يختلف عما قاله الرئيس السابق لأمن المعلوماتية (الذي غادر المنظمة في فبراير/شباط ٢٠٠٨). ولم تستطع اللجنة فهم السبب الذي دفع الأمانة إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير عاجلة قبل ذلك.

وأوصت اللجنة الأمانة بأن تولي أهمية عاجلة لقضايا الأمن المذكورة في تقرير التدقيق وتكفل الموارد الضرورية التي تسمح بتنفيذ كل توصيات المدقق في أقرب فرصة ممكنة.

سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، أود أن ألفت عنايتكم كما فعلت في بياني أمام الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول، إلى مسألة لا بد من تدبير أمرها. ولعلكم تذكرون أن ولاية لجنة الويبو المعنية بالتدقيق كما اعتمدتها الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ تقتضي تناوب ثلاثة أعضاء من تسعة في اللجنة بحلول الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. ولعل لجنة البرنامج والميزانية ترغب في البت في هذه المسألة أثناء دورتها الراهنة. ومن جانبنا، فإننا على استعداد لمد يد المساعدة في أي مشاورات حول هذا الموضوع إن شئتم ذلك ومتى شئتموه.

سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، أود أيضا أن أعلمكم أن اللجنة قد قررت إجراء تقييم لعملها وإجراءاتها. وسينتهي التقييم في سنة ٢٠٠٩ ويرفع إلى لجنة البرنامج والميزانية.

وفي الختام، سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، يسرني أن أعلمكم بأن اللجنة ستحظى برئيس ونائب للرئيس جديدين اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، وهما زميلي وصديقيْ، السيد بيتر زيفنبرغن والسيد جورج حداد اللذان يتمتعان بالمؤهلات والخبرة المناسبة دون شك لقيادة اللجنة بما يعود بالفائدة على المنظمة.

وأما أنا، فأود أن أشكركم جميعا على نصحكم وتعاونكم ودعمكم.

[نهاية المرفق الرابع والوثيقة]